

العالم



الأمازيغي

La voix des «Hommes Libres»

AMAZIGH

ⴰⵎⴰⴷⵉⴳ ⴰⵎⴰⴷⵉⴳ ⴰⵎⴰⴷⵉⴳ

شكيب بنموسى يظهر الداخلية
عرقيا من الأمازيغ

الأمازيغيين الحقوق والتميز العنصري



صرخة لابعد صرها



أمينة ابن الشيخ

الأمازيغية في هذا الإطار، فالطرف الآخر المتمثل في المؤسسات التنفيذية، تصم الأذان وتتغاضى عن هذا الموضوع، بل الأكثر، أما ومصيبة، هو حين ينكر عليك من يعتبرون أنفسهم ويعتبره الآخر من حكماء التعليم في المغرب هذا الحق معلل ذلك بأن الأمازيغية ليست لغة ولا داعي لتعميم تعليمها والتعلم بها، وأن اللغة العربية هي لغة قوميتنا ولغة ديننا... مما يندرج بالتراجع عن الشيء القليل الذي تم اكتسابه منذ سنة 2003، وهو تاريخ بداية إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية.

أما الحق في الإعلام الذي يعتبر هو الآخر أهم مبادئ حقوق الإنسان في التثقيف والإخبار والترفيه إنطلاقاً من ضرائب يؤديها الشعب على ذلك، إلا أنه وللأسف، فرغم مصادقة الدولة المغربية على الإتفاقيات المرتبطة بهذا الحق، فلا زالت تعتبرها أجهزة ذات الدولة غير ملزمة لها، بدليل سياسة الأذان الصماء التي تنهجها عند مطالبتها، على سبيل الذكر، بتفعيل ما تم الإتفاق بشأنه في دفاتر حملات القنوات التابعة لها. دون الحديث عن القناة الأمازيغية التي لا يريد القائمون على قطب الإعلام العمومي المغربي (المدير العام- الهيئات المرتبطة بالجهاز الإعلامي- الهاكا) إخراجها إلى حيز الوجود لمعرفتهم المسبقة بالنجاح وقوة المشاهدة الذي ستميزها عن باقي القنوات، وبسبب الحقد الدفين للأمازيغية ولشريحة كبيرة جداً من الشعب المغربي الذي مازال ينتظرها.

إذن وبدون استحضار لهذه المبادئ الأساسية وبالشكل المنصوص عليها في المواثيق والإتفاقيات الدولية، فلا داعي لبح الأصوات وسيل المداد على الأوراق بدون فائدة.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي

Ghey at lfayt gh imi n war lfayt

ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

في كل مناسبة 10 دجنبر يتم الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفي كل مرة تتضاعف الخروقات والانتهاكات الجسيمة ضد الإنسان. وأكد أن هذه السنة التي تصادف ستين سنة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشهد قمة التراجعات عن (المكتسبات) التي اعتقدنا في وقت سابق أننا حققناها من قبيل:

- احترام الإنسان ووضون كرامته، وهو ما لم يتحقق بتاتا، فالأحداث الواقعة في سيدي إفني ومنطقة أيت باعمران، وكذلك أحداث صفرو وبومال داس، شاهدة على ذلك.... ولعل ما هو أكثر أن ذلك ناتج عن الحكم المركزي يعقوبي الموروث عن دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية، والأمر ذاته يستدعي من كل فئات الشعب المطالبة بتطبيق الحكم الذاتي لكل مناطق البلاد، وذلك لجعله حدا فاصلا للنظام المركزي الذي ساهم ولازال في تكديس ثروة الشعب في أيدي أقلية تضرب عرض الحائط نظام حق استغلال الثروات لصالح كافة السكان.

- وبخصوص الحق في المحاكمة العادلة، مرة أخرى، تظهر الدولة أنها بعيدة عن هذا الإجراء، إلى درجة أنه يخال لنا أنها تستعمله كمصطلح فارغ من محتواه الحقيقي، ليظل مجرد شعار للتشويق أمام المنتظم الدولي، وخير دليل على ذلك ما تشهده المحاكم المغربية من محاكمات صورية وتعمدية واستصدار أحكام جائرة في حق من اعتبرتهم متهمون، كملف الطلبة الأمازيغ بأمكناس وورزازات وكذلك الحكم الجائر الصادر في حق الحزب الأمازيغي الديمقراطي المغربي وكل الأحكام المحقة في حق ذوي الحقوق، ولعل محاكمة المدون محمد الراجي وكل المناضلين الذين يقبعون في السجون، تثبت ما ذهبنا إليه.

- وبالنسبة للتعليم، بلغة الأم، الذي يعتبر مبدأ من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، فإن المغرب ورغم الجهود المبذولة من طرف المعهد الملكي للثقافة

المجلس الفيدرالي المغربي للكونغرس العالمي الأمازيغي يطالب بحماية الطوارق وأمازيغ الصحراء

ومعتقلى انتفاضة ايت باعمران حيث طالبوا باطلاق صرايحهم والغاء الاحكام الجائرة الصادرة في حقهم، مع الإستجابة الفورية لمطالب ايت باعمران المشروعة، و مع ضحايا زلزال الحسيمة ومنكوبي الفيضانات والكوارث الطبيعية، حيث شجب المجتمعون تهاون الدولة المغربية اتجاههم. وطالب المجلس الفيدرالي المغربي بالغاء الحكم الصادر ضد الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، وبحمية شعب الطوارق في محنته مع الدول الحاكمة في التراجعات الخيرية، ومع ضحايا سياسة انتزاع الأراضي ونهب الثروات والمعادن في الغابات والشواطئ، كما ندوا بسيادة الفساد الإداري والمالي والقضائي بالمغرب، وفتح المجال أمام لوبيات الهيرويين والكوكايين التي أصبحت تندر بالخطر، ووجهوا نقدا لادعا للإحتفالات المركزة على حصر تاريخ المغرب في 12 قرنا، ونهبوا إلى التراجعات الخطيرة في ميدان حقوق الإنسان بالمغرب، وبالوضعية المساوية للأمازيغية في المغرب في التعليم وكافة جوانب الحياة العامة، وكافة أشكال التمييز والعنف ضد النساء. وانتقد البيان سياسة المجلس الأعلى للجالية في تعامله مع حقوق الجالية بالخارج.

المجلس الفيدرالي المغربي للكونغرس العالمي الأمازيغي طالب بتحقيق كافة مطالب الحركة الأمازيغية بالمغرب مع التأكيد على تغيير الدستور، وبالكشف عن حقائق الاداء الجماعية في منطقة الريف سنتي 08 و59 ومحاكمة المتورطين فيها، وبتعميم الحكم الذاتي على جميع مناطق المغرب، وحمية حقوق أمازيغ الصحراء بالمغرب.

عقد اعضاء المجموعة الجهوية المغربية للمجلس الفيدرالي للمؤتمر العالمي الأمازيغي بدعوة من رئيس المؤتمر الحالي رشيد رجا نهاية الأسبوع الماضي في ضيافة جمعية اغبول بمدينة مرييت الغربية، لقاء بعد الأول من نوعه تمحورت أشغاله حول تدارس نتائج المؤتمر الخامس وظروف انعقاده وموضوع استراتيجية العمل، وتبعاً لذلك أثنى المجتمعون على جهود جميع مندوبي المؤتمر وخاصة المغربية ونضالهم المستميت وتضحياتهم المادية والمعنوية، التي ضمنت انعقاد المؤتمر رغم العراقيل والاعتقال الذي تعرضوا له من طرف السلطات الجزائرية بمطار هواري بومدين، إلى جانب الخروقات التي ارتكبتها بعض المسؤولين في المكتب الفيدرالي السابق. المجتمعون ندوا بموقف السلطات الجزائرية، التي حاولت إفشال المؤتمر الخامس، وما تلاه من صمت الدولة المغربية حيال ما وقع للوفد المغربي بالجزائر. البيان حمل تهنئة إلى جميع الأمازيغيين في العالم بنجاح المؤتمر الخامس، وحصول مكتبه المسير على وصل الإيداع القانوني لدى السلطات الفرنسية.

وعلى مستوى إستراتيجية العمل وأفاقه، شدد أعضاء المجلس الفيدرالي المغربي على ضرورة الشروع فورا في تفعيل مقررات وقوانين الجمع العام الخامس المنعقد بالجزائر بنفس الروح والعزائم والصمود، واتفقوا على إستضافة الاجتماع الأول للمجلس الفيدرالي بالمغرب، واعلنوا في نهاية أشغال إجتماعهم عن تضامنهم المطلق مع المعتقلين السياسيين للفضية الأمازيغية بمكناس والراشدية وورزازات

تامينوت تعتبر إفشال تدريس الأمازيغية خطورة على السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي

مسالك اللغة والثقافة الأمازيغية التي أحدثت ببعض الجامعات تجد صعوبات كثيرة في الأستمرار، وذلك بسبب عدم استقلاليتها في الموارد البشرية والمالية، مما يقتضي إنشاء شعب للأمازيغية قائمة بذاتها أسوة ببقية اللغات الأخرى، فيما لوحظ انعدام التنسيق المطلوب بين وزارة التربية الوطنية ومؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك بسبب تجريد اللجان المشتركة، وهي الاعتبارات التي جعلت المنظمة، تؤكد من خلالها، لأحمد أخشيش، بأن عملية إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية تم إفشالها عدم توفير الوسائل والإمكانات الكفيلة بإنجاحها، إضافة إلى انعدام الإرادة لدى بعض المسؤولين التابعين لوزارة التربية الوطنية، والذين ظهر منهم بشكل علني صريح السعي إلى عرقلة العملية في مجملها والتشكيك في أسسها واختياراتها. الرسالة حملت تحذيرا للوزير الوصي على القطاع مما قد يشكله هذا الأمر من خطورة على السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي في بلادنا.

والتوجهات التي تم عليها إرساء تعليم الأمازيغية، وهو أمر يكتسي خطورة بالغة ويمثل عودة إلى الوراء ستكون لها عواقب وخيمة ليس فقط على المسلسل الوطني من أجل إنصاف الأمازيغية في كل أبعادها، بل على كل الجهود المبذولة لتوفير شروط الانتقال الديمقراطي، مع عدم دعوة وزارة التربية الوطنية للفاعلين في مجال تعليم الأمازيغية لحضور اللقاءات التي تنظمها حول التعليم الأولي أو حول المقررات البيداغوجية الجديدة المقترحة كما أن دورات تكوين الأساتذة لا تشمل أساتذة مختلف المستويات التي بلغها تعليم الأمازيغية، كما لوحظ بأن عددا من الأكاديميات لم تقم برمجة أية دورة تكوينية حتى الآن، علاوة على أن المدة المخصصة للتكوين لا تتناسب وحجم برامج و محتويات الدورات التكوينية السنوية الثلاث وأن بعض مراكز التكوين الجهوية للمدرسين لم تسمح باستفادة أساتذتها من التكوين في مجال بيداغوجيا الأمازيغية. فضلا على أن

في الحفاظ على لغاتها وثقافتها الأصلية والخطاب الملكي باحديس، الذي اعتبر الأمازيغية مسؤولة وطنية والظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكذا في إجماع القوى السياسية والمدنية المغربية على ضرورة فض كل أشكال خرق حقوق الأفراد والجماعات الناجمة عن انتهاك مبدأ احترام الحقوق السياسية والمدنية والثقافية واللغوية. كما تسجل المنظمة، حسب نص الرسالة، عدم توزيع الكتاب المدرسي الأمازيغي الذي يظل مفقودا طوال السنة الدراسية، وعدم إدراجه في مشروع المليون محفظة التي وزعتها الوزارة مؤخرا، وانعدام التقويم الموضوعي الشامل لتجربة تعليم الأمازيغية منذ 2003، حيث لم يرد في تقرير المجلس الأعلى للتعليم أي شيء يفيد متابعة هذا الموضوع، كما أن الخطة الإستراتيجية أشارت إلى تطوير تعليم العربية واللغات الأخرى بينما اكتفت بالحدوث عن النظر في وضعية الأمازيغية في التعليم، مما قد يوحى بالسعي إلى مراجعة المبادئ

وجهت منظمة تامينوت رسالة إلى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بشأن وضعية الأمازيغية في المنظومة التعليمية، هذا وحسب، نص الرسالة التي توصلت الجريدة بنسخة منها، فإنه بعد التحري والمراقبة لعملية إدماج الأمازيغية، منذ عام 2003، تسجل المنظمة، عدم نجاح التعميم التدريجي للأمازيغية حتى الآن في المدارس وأسالق التعليم، وأن ما يجري داخل المؤسسات التعليمية لا يتطابق مع مضامين المذكرات والتوجيهات التربوية الصادرة عن الوزارة الوصية، مع غياب انسجام بين خطاب الوزارة في المركز ورؤساء الأكاديميات والشواب في الجهات والمناطق، حيث لا يتم التعامل مع موضوع تدريس الأمازيغية بالجذبة المطلوبة والحس الوطني اللازم، مع العلم أن هناك مرجعية حقوقية وسياسية واضحة لتعليم الأمازيغية تتمثل في المرجعية الدولية لحقوق الإنسان التي تنص على ضرورة احترام حقوق الشعوب والمجموعات

إتفاق شراكة وتعاون بين المعهد ومؤسسة جاك بيرك الفرنسية

ستسهل مأمورية الباحثين في إنجاز وإصدار أبحاثهم. من جانبه عبر مدير مؤسسة جاك بيرك عن تفاؤله لتوقيع إتفاق الشراكة والتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وقال أن العالم كله في حاجة إلى دراسات وأبحاث إجتماعية، والتي بدأت تجد مكانتها داخل المغرب على حد قوله، مضيفا أن المغرب في حاجة إلى تعميق البحث في هذا الشأن، خاصة وأن له علاقة قوية بالأمازيغية كلغة وثقافة. متمنيا أن يكون الباحثين الذين يتعاملون مع الإركام جديين وخطم كلامه خلال حفل التوقيع بالقول أن مؤسسة جاك بيرك ستسهر على إنجاز ما تم الإتفاق عليه مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وقع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومؤسسة "جاك بيرك" الفرنسية يوم 20 نونبر المنصرم، إتفاقية شراكة وتعاون في مجال الأبحاث والدراسات، وتأتي هذه الإتفاقية في إطار سياسة الإنفتاح التي ينفجها الإركام مع المنظمات ذات الأهداف الأكاديمية، وفي هذا الإطار قال أحمد بوكوس أثناء كلمته الإفتتاحية خلال حفل توقيع الإتفاق أنه "جد مسرور لما تم القيام به مع مؤسسة جاك بيرك، والذي سيعطي الفرصة للفرصة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للإنتفاحة على الباحثين والمهتمين بحقل الدراسات الأمازيغية في مستوياتها المختلفة، وأضاف أن البحث المعقد هو ما يهم مراكز البحث بالمعهد، وأشار أحمد بوكوس إلى أن هذه الإتفاقية ستعطي دفعة أخرى للبحث العلمي، كما



المديرة ورئيسة التحرير:

أمينة الحاج حماد أكدرت

ابن الشيخ

هيئة التحرير:

رشيد راخا

سعيد باجي

عبد النبي إد سالم

كتاب الرأي

رشيد نجيب

محمد بسطام

علي أمصوب

مبارك بولكيد

الإخراج الفني

رشيدة أمرزيك

الكاريكاتير

محمد ملال

بوغراف

ملف الصحافة

● الإيداع القانوني: 2001/0008

● الترخيم الدولي: 1114-1476

● رقم اللجنة الثنائية الصحافية

المكتوبة ا.م.ش. 06-046

● الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/fax: 037.72.72.83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

كل المراسلات تتم باسم:

EDITIONS AMAZIGH

● السحب:

ECOPRINT

● التوزيع:

SAPRESS

● الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

Gérant:

Rachid RAHA

R.C. : 36257-

Patente : 26310542

I.F. : 3303407

CNSS: 659.76.13

● سحب من هذا العدد:

10 200 نسخة

إعداد:

عبد النبي
إد
سالم

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، استقصت الجريدة آراء وتقييم فاعلين سياسيين وحقوقيين حول وضعية الأمازيغية في كل مناحي الحياة العامة بالمغرب، حيث أكدوا أنها لازالت تعيش على إيقاع العديد من المعوقات، يتداخل فيها ماهو ذاتي وسياسي... لتظل الأمازيغية بين سندان عدم توفر الإرادة السياسية لمحتها المكانة اللائقة بها، ومطرقة صعوبة ولوجها كل القطاعات والمؤسسات. فبين هذا وذاك يكاد يكون هناك إجماع على أن تسوية ملف الأمازيغية لازال يراوح مكانه، كما أن التقارير الدولية ما فتئت تؤكد على أن حقوق الإنسان بالمغرب لازالت تعثر ضها العديد من الصعوبات وللأمازيغية النصيب الأكبر من ذلك لما تعانیه من تمييز سياسي يبدأ من إنكار الهوية الأمازيغية بدستور المغرب إلى نهب أراضي السكان الأصليين ومواردهم الطبيعية، نفس الأمر يذهب في تأكيده حتى المقربون من الدوائر الرسمية من مؤسسات وأشخاص.

بالمغرب، ملف الأمازيغية لازال عالقا

أحمد بوكوس

حقوق الأمازيغية أصبحت واقع، ونسجل أن هناك معوقات وصعوبات



أحمد بوكوس

بالنسبة للحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، فالمعهد يعتبر على أن هذه الحقوق جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهذا طرح جديد بالنسبة لمنظومة حقوق الإنسان بالمغرب، حيث أنه في السنوات الماضية لا الجمعيات التي تشتغل على الدفاع عن حقوق الإنسان ولا بعض المؤسسات ومنها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بصيغته ما قبل الأخيرة، يعتبرون أن هذه الحقوق إلى حد ما لا تنتمي إلى منظومة حقوق الإنسان، وخلال هذه السنة وبالصبغة الجديدة لـ CCDH، وكذلك الساهرين على أمور المجلس يعتبرون على أنه من الضروري إدماج الحقوق اللغوية والثقافية في منظومة حقوق الإنسان، بجانب الحقوق السياسية والاجتماعية.

إن بفضل هذا العمل الذي تقوم به الجمعيات الثقافية الأمازيغية، وكذا عمل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، نرى الآن أن الحقوق اللغوية والثقافية للشعب المغربي كافة وللمواطنين الأمازيغ تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا الاعتبار نترجمه على أرض الواقع على الشكل التالي،

فمثلا ضمن الجوائز التي سيمنحها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، هناك جائزة الحقوق اللغوية والثقافية، وهذا أمر جديد إذ لأول مرة مؤسسة ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا ستقوم بهذا العمل، وهذا يبين أن على المستوى المؤسسي هناك إهتمام بالحقوق اللغوية والثقافية وهو أمر قائم بذاته على أرض الواقع. وإذا حاولنا معاينة حالة هذه الحقوق الخاصة بالمواطن الأمازيغي، فنسجد مثلا في مجال إدماج الأمازيغية في التعليم أن هناك مجهودات بدأتها الدولة في أفق إدماج الأمازيغية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، بحيث نجد اهتمام الكتاب المدرسي ودليل المدرس وبعض الأقراس المدمجة بالبعد الحقوقي للحقوق الثقافية الأمازيغية.

من جهة أخرى فاللجنة التي تكونت في إطار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أنيطت لها مهمة النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية في المدرسة المغربية، وسبق لها أن عقدت إجتماعات تواصلية وجلسات عمل مع المعهد ومع بعض الجمعيات الثقافية النشيطة في مجال الثقافة الأمازيغية، وهذا العمل أعطى ثماره بتبني مجموعة من المؤسسات لمسألة الحقوق اللغوية والثقافية على مستوى الخطاب.

وعلى مستوى الفعل نجد أن في البنود الخاصة بمجموعة من المذكرات الوزارية الخاصة بالتعليم وإتفاقية الإطار بين وزارة التربية الوطنية و IRCAM هناك تنصيص على ضرورة الحفاظ وتعزيز مكانة الحقوق الثقافية الأمازيغية، وكذلك على مستوى الإعلام ضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي هو المدخل الرئيسي الذي يمكن من خلاله ولوج الأمازيغية ولو بشكل نسبي لمجال الإعلام السمعي البصري في بلادنا، حيث أن في دفتر تحملات القناة الأولى والثانية هناك أيضا إحالة واضحة على ضرورة العناية بالتعددية الثقافية واللغوية. إذن هذه هي الوضعية، والتي يمكن اعتبارها من المكاسب التي حققتها المنظومة الوطنية بأشكال وضعتها المختلفة من عمل جمعي ومؤسساتي، حيث يمكن القول أن الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية أصبحت واقع. فإلى جانب هذه الإنجازات في هذا المجال، تمت أيضا العديد من المعوقات والصعوبات التي تعترض مسيرة الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية في بلادنا، لعل على مستوى التعليم والإعلام، وعلى مستوى أشياء أخرى قد تبدو بسيطة لكن لها دلالتها، وكمثال على ذلك استمرار منع الإسم الأمازيغي الذي يقال عنه أن القائمة التي تعمل بها مصالح الحالة المدنية التابعة لوزارة الداخلية والتي ترجع إلى عهد البصري قد تم إلغاؤها حسب مايقال رسميا، وهذا ما جعل المعهد يدافع عن مجموعة من الملفات والطلبات التي تورد على المعهد من طرف عائلات حرمت من تسمية أبنائها بأسماء أمازيغية، وتقريبا جميع الحالات التي وردت على المعهد تمت معالجتها، لكننا نفاجي على أنه مازالت هناك صعوبات حيث منع مؤخرا اسم 'سيفاو' من التسجيل بمدينة مكناس، وهذا الأمر مزعج حيث أن وزارة الداخلية تقول أن اللائحة ملغاة وعلى أن الأسماء الأمازيغية أسماء مقبولة، فإذا بنا نفاجا برفض بعض الأسماء، معنى ذلك أن على أرض الواقع هناك ممارسات لا قانونية وتتجاوز حتى بعض المذكرات الوزارية الصادرة في هذا الموضوع. إذن بشكل عام فعالة الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية في السنوات الأخيرة قد حققت مجموعة من المكاسب، لكن هذا الأمر هو نضال يومي على المجتمع المدني أن ينخرط فيه وعلى المؤسسات مثل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يبدولوا المزيد من الجهود في سبيل تكريس ثقافة حقوق الإنسان في البعد الثقافي واللغوي لبلادنا.

بالنسبة للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومن خلال الإطار التنظيمي الذي يجمعهما سيقان من خلاله على الخروقات التي تطال هذه الحقوق ومعالجتها، وإذا طرح مشكل ما فيما يتعلق بالعراقيل والتشجعات فالمجلس الاستشاري عليه أن يتناول في هذا الموضوع بما يلزم من الصرامة، وهذا يهم جميع القوى التي تعمل لصالح الحقوق اللغوية والثقافية وحقوق الإنسان في شموليتها.

وضعية الأمازيغ حسب تقرير المفوضية السامية

لحقوق الإنسان بجنيف السنة الحالية

أراضيهم، الأمر الذي حدث بصفة خاصة بالنسبة لأدروش في منطقة أزرو، وتملاست، وإكسيمين إمزغين في منطقة أكادير، وأغماد، وإكلمين، وإغرغر في منطقة الراشيدية، وكوكيمة، وبوزكارن، وأيت باعمران، وغابة ومياه والماس، وأيت ملال، وأزرو، وتارودانت، وغير ذلك. وأضاف المؤتمر أن هذه الحالة كانت مقلقة للغاية لمئات العائلات الأمازيغية التي أرغمت على مغادرة أراضيها المتوارثة لتذهب إلى العيش في أحياء الصفيح في المدن المغربية الكبرى، أما منظمة Cultural Survivor فأكدت أن الأمازيغ ليس لهم وسائل فعالة لأخذ حقوقهم، وأن الحكومة كثيرا ما تتخذ قرارات بشأن هذه الأراضي من أجل تلبية المصالح الاقتصادية أو السياسية للدولة بدون إشراك الأمازيغ، وتتهم العصابة الأمازيغية لحقوق الإنسان الحكومة بالتواطؤ مع "مافيا العقار" لاستغلال أراضي الأمازيغ ومواردهم.

وأكد المؤتمر العالمي للأمازيغ أن الصحافة والمنشورات الأمازيغية لا تستفيد من أية مساعدة مالية من الدولة، في حين أن قطاع النشر بالعربية يستفيد إلى حد كبير من الميزانيات العامة، وأوصى المؤتمر الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة بأن تطلب بإلحاح المغرب الاعتراف بالشعب الأمازيغي واحترام جميع حقوقه بما في ذلك حقه في الأرض وفي مناطقه وموارده الطبيعية، وإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة من أجل تسليط كل الضوء على الأحداث التي شهدتها الجامعات المغربية في ربيع عام 2007، والإفراج بدون تأخير عن المحتجزين السياسيين الأمازيغ، وإعادة الاعتبار إلى جميع من اعتقلوا واحتجزوا، وضمان جبر الأضرار المتكبدة.

واعتبرت منظمة تامزغا أن عدم استخدام الأمازيغية في المحاكم، التي لا يتعامل فيها سوى باللغة العربية، أمر يضع مفهوم الحكم العادل موضع تساؤل نظرا إلى أن هناك مواطنين لا يتحدثون سوى باللغة الأمازيغية، وأوصت تامزغا المغرب بسن قوانين تلزم تعليم اللغة الأمازيغية في جميع المراحل الدراسية، وإنشاء قناة تلفزيونية ومحطات إذاعية محلية وإقليمية تبث بالأمازيغية، واعتماد اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية، والمحاكم والمستشفيات، وتعزيز الحقوق الثقافية للأمازيغ، ووضع برنامج ملائم للتنمية الاقتصادية للمناطق المهمشة، والحال أن معظمها مناطق ناطقة بالأمازيغية. وأوصت العصابة الأمازيغية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بصفة خاصة بضرورة اعتراف المغرب بالحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ عن طريق جملة أمور منها إضفاء الصبغة الرسمية على اللغة الأمازيغية على صعيد الدولة والمجتمع المغربيين.

تحدث تقرير أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف خلال شهر أبريل من السنة الحالية، نسبة إلى تقارير مجموعة من المنظمات الحقوقية بالمغرب عن كون حقوق الإنسان بالمغرب لازالت تعترضها العديد من العراقيل، سواء فيما يتعلق بالمساواة والتمييز مشيرا إلى أن ضعف التزام المغرب فيما يتعلق بالصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة، وفيما يتعلق بالحياة وحرية الأمن الشخصي سجل التقرير أن هناك قلق شديد من استمرار التعذيب وعقوبة الإعدام التي لم يتم إلغاؤها بعد بالمغرب، كما تحدث التقرير عن ظاهرة الاعتداء على الأطفال من خلال استغلالهم في السياحة الجنسية، كما لوحظ استمرار حالات الاعتقال السياسي. وفيما يتعلق بإقامة العدل وسيادة القانون تحدث التقرير عن عدم تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمحاكمة، إضافة إلى انتفاء شروط المحاكمة العادلة في العديد من المحاكمات، وفيما يخص حرية التدين والمعتقد والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في المشاركة السياسية، سجل التقرير صدور أحكام ضد الصحفيين بتهمة المساس بشخص الملك وبالاسلام ووحدة الأراضي الوطنية. وفيما يتعلق بحرية تكوين الجمعيات أشار إلى أن المغرب ملزم بإعطاء مضمون للحق في التجمع الذي تكفله المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى مستوى الحق في التعليم والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع أوصت العديد من المنظمات بضرورة تعميم التعليم الأساسي عن طريق ضمان مجانيته ونوعيته وإيلاء الأهمية لتعليم الفتيات، ولاسيما في القرى النائية، إضافة إلى مكافحة الانقطاع عن التمدن مع تقديم مساعدات إلى الأبناء المعوزين. وتحدث التقرير أيضا عن الحق في العمل وضمان ظروفه العادلة والمواتية مع ضمان اجتماعي، ومستوى معيشي مناسب.

وبخصوص حقوق الأقليات والشعوب الأصلية، أشار التقرير إلى أن منظمة تامزغا و"العصابة الأمازيغية لحقوق الإنسان" أكدتا بأن التمييز ضد الأمازيغ واقع رسمي متعمد ومنظم، يكرسه الدستور المغربي الذي لا يمنح أي مركز للغة والثقافة الأمازيغيتين، وتساهم في هذا الواقع مؤسسات الدولة المغربية التي سخرت لهدف إنكار هوية الأمازيغ الضاربة في القدم وإدماجهم كعنصر مقهور في سياق تصور سياسي عربي- إسلامي.

وفي سياق متصل ذكر التقرير أن المؤتمر العالمي للأمازيغ يعتبر أن الإدارة في المغرب تعتمد على قوانين يعود تاريخها إلى فترة الحماية الفرنسية (قوانين أعوام 1914 و 1919 و 1925) أسلب الفلاحين الأمازيغ

خديجة الرياضي*

ما زال تهميش الأمازيغية مستمرا رغم بعض الإجراءات الجزئية والتي تعتبر شكلية

خطير في هذه المسألة الشيء الذي يهدد عيش واستقرار سكان المنطقة. تم منطقة الريف التي عرفت التهميش ولا زالت منذ أحداث 58 وغيرها، كما أن هناك مناطق أخرى عرفت التهميش أيضا فمن المعروف أن كل المناطق التي عرفت انتفاضات مومس ضدها التهميش والإقصاء بشكل انتقائي من طرف الدولة لعقود من الزمن وما نسمعه الآن من إجراءات جبر الضرر الجماعي لن تتمكن وحدها من إنصاف سكان تلك المناطق بسبب هزلة الغلاف المالي المخصص وتماطل الدولة في تنفيذ تلك البرامج في إطار محاولة تملصها من العيدين من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

صحيح أن النضال من أجل الحقوق المدنية والسياسية لم ينته بعد بل هناك ترجمات تطرح علينا من جديد تحديات كثيرة وتفرض علينا الاستمرار في النضال من أجل الحريات العامة وعلى رأسها حرية الصحافة وضد الاعتقال السياسي وضد الاختطاف، إلا أن هناك تحديات أيضا على مستوى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحق في التنمية. وفي كل الأحوال لا توجد أولويات بين الحقوق فكلها مترابطة وغير قابلة للتجزئ فمبدأ شمولية الحقوق مبدأ أساسي في النضال الحقوقي

وبالنسبة لإستراتيجية الجمعية في مجال النضال من أجل المطالب المرتبطة باللغة الأمازيغية، فالذي يحكمنا هو البرنامج الصادر عن المؤتمر الوطني الثامن للجمعية الذي يؤكد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيه مطلب ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية. ولكن نحن واعون أيضا أن بعض المطالب رغم أهميتها لا يكون لها نفس الحضور في النضال اليومي للجمعية خاصة تلك التي تندرج في إطار تغييرات مهيكلة كمثل الدستور الديمقراطي وترسيم اللغة الأمازيغية وغالبا ما نطرح هذا الواقع خلال نقاشاتنا من أجل تجاوزه والذي يتطلب تغييرا في موازين القوى الحالية. ومن جهة أخرى ففي بعض الملفات الحقوقية التي توجد جمعيات قوية متخصصة فيها نكتفي بدعمها أو الحضور في الشبكات التي تؤسسها كما يتم في مجال الحقوق المدنية للمرأة وحقوق الطفل وهذا في إطار التكامل خاصة عندما لا تتعارض مقاربتها مع تصورنا لتلك القضايا.

أما استراتيجيتنا بشكل عام فتركز في فضح الانتهاكات والاحتجاج ضد استمرارها وتجاهل الدولة لمسؤوليتها في إقرار الحقوق التي تلتزم بها والضغط عليها لتغيير سلوكها، والنضال مع الضحايا وفي نفس الوقت التحرك من أجل تطوير التشريع بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتتميز استراتيجيتنا عملنا أيضا بالاختيار التنظيمي للجمعية وهو التواجد في كل مناطق المغرب واعتبار فروعا الثمانية بما فيهم اللجان التحضيرية مثل جمعيات محلية قائمة بذاتها تضع برامجها وتعالج خروقات حقوق الإنسان بمنطقها وتضع برامج للتربية على حقوق الإنسان وإشاعة ثقافتها. وتعمل على أن ينخرط عموم المواطنين والمواطنات المحبين لحقوق الإنسان في هذا النضال لأننا مقتنعين أن حقوق الإنسان لا يمكن أن نصنعها النخب بل هي إنجاز لجميع المواطنين والمواطنات عبر نضالهم من أجل دولة الحق والقانون ومجتمع المواطنة وبشجعنا في ذلك تنامي الوعي لدى المواطنين والمواطنات في أغلب مناطق المغرب، حيث أن في مرحلة معينة كانت الدولة مسيطرة على تلك المناطق المهمشة ويغيب فيها أي شكل من التنظيمات المدنية التي ينظم فيها المواطنون أنفسهم ويعرفون حقوقهم وقد أصبحت نضالهم منظمة في عدد من المناطق تطرح مطالب حقوقية وتطلب الحوار بشأنها مع السلطات وهي نضالات جديدة، تعبر على أن الوعي الحقوقي ينتشر وأن المواطنين مستعدون للدفاع عن مطالبهم وحقوقهم وهذه من بين الضمانات الأساسية للتقدم في هذا المجال.

وترتكز الجمعية أيضا على العمل الوحدوي نظرا لاقتناعنا بما يشكله من قوة أمام الصعوبات والتحديات التي تواجه الحركة الحقوقية خاصة في مرحلة تتميز بالتراجع وتهديد المكاسب.

* رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

لأننا نناضل من أجل الحق وليس الأشخاص والمبدأ الأساسي هو الدفاع عن الحق.

وفيما يخص الاحتجاجات التي عرفتتها بعض مناطق المغرب، كابت باعمران فنحن نعتبرها نتيجة للتهميش الذي تعاني منه المنطقة وعدم الاستجابة لمطالب السكان فيما يخص البنات التحتية وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المطالب المشروعة والتي نقف فيها إلى جانب المواطنين في أفني. وتجاهل هذه النضالات هي التي أدت إلى استمرار الاحتجاج ويتضح من خلال التحقيق الذي قامت به 14 جمعية من بينها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أن ماجرى من تعذيب واعتداءات عنيفة واهانات ومس بكرامة المواطنين والمواطنات وسلب لممتلكاتهم وكل الانتهاكات الخطيرة جدا هي انتقام من السكان بسبب إصرارهم على

المطالبة بحقوقهم ولا يمكن تبريره بأي مبرر آخر. وتجلي ذلك في بشاعة ما مورس عليهم في 7 يونيو 2008. وقد كان مناخا صافيا من دخول المدينة صباح يوم 7 يونيو من طرف القوات العمومية التي كانت تمنع كل من يتنقل من وإلى المدينة. ولم يتمكنوا من ذلك إلا يوم الأحد 8 يونيو وتم جميع العديد من الاستماتات حول التعذيب والعنف الذي مورس على المواطنين والمواطنات بشكل هستيري لم ينج منه لا المسنون ولا الأطفال ولا المرضى. وتحملت الجمعية أيضا مسؤولية تنسيق عمل 14 جمعية انتظمت في لجنة وطنية للتحقيق في تلك الأحداث. والتي أصدرت تقريرا مشتركا يعد تقريرا مهما جدا تضمن عددا من المعطيات الدقيقة وأيضا عددا من المطالب التوصيات. والآن داخل الجمعية نقاش مال هذه التوصيات، وضرورة التحرك والضغط من أجل فرض التجاوب معها من طرف السلطات إذ نرفض الصمت المريب عن جرائم ارتكبت ضد السكان دون أي تحقيق ومسائلة لأحد. من الضروري التحرك لفرض الاستجابة لهذه التوصيات بدءا بفتح تحقيق محايد وجدي في موضوع الانتهاكات الممارسة، كما لم نر أي إجراء ملموس وجدي للاستجابة لمطالب السكان، وما زال المعتقلون في السجون رغم المطالبة بإطلاق سراحهم باعتبارهم معتقلين سياسيين، معتقلون بسبب نضالهم من أجل مطالب مشروعة، إلى جانب تعويض المتضررين من التدخل العنيف لأجهزة الدولة، ودعم نساء ضحايا العنف، ونستنكر المقاربة الأمنية التي لازالت تسود تعامل الدولة مع سكان إفني ومطالبيهم حيث عودة عنف السلطة بعد أسابيع من الأحداث والتمييز بين المواطنين من خلال تحديد خطاب التهديد ضد السكان وخطاب التظلمين اتجاه المستثمرين بحكم أن الدولة مستعدة لتحديد ممارسة انتهاكات حقوق السكان من أجل مصالح المستثمرين. ونعرف العديد من المناطق الأخرى التهميش وانكسارها المناطق التي عرفت فيضانات كثيرة فضحت هشاشة البنات التحتية والبنات ولم تتحمل الدولة مسؤوليتها كاملة في الإغاثة وحماية حقوق المواطنين المتضررين حيث لا يمكن اعتبار أن الماسي التي نتجت عن تلك الفيضانات هي نتيجة فقط للكثرة الطبيعية.

وتعرف منطقة خنيفرة أيضا جريمة استمرار احتثاث غابة الأرز من طرف مافيات نهب الثروات الطبيعية للمنطقة، هذا النهب الذي لا يمس فقط منطقة خنيفرة بل سيؤثر على التوازن الطبيعي في البلد ككل، وهذا النهب يعلم به الجميع: السلطات والمسؤولون لكن هناك تواطؤ



خديجة الرياضي

نحن نعتبر أن النضال من أجل إقرار الحقوق الثقافية واللغوية يندرج في إطار النضال من أجل حقوق الإنسان عامة فهي جزء منها ولا تكتمل بدونها، وتقديري للوضع الحالية للحقوق اللغوية، هو أنه بالفعل، العديد من المطالب الأساسية وذات أولوية التي ترفعها الجمعية في هذا المجال لازالت مطروحة ولم تتم الاستجابة لها من طرف المسؤولين، وعلى رأسها وأهمها الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور إلى جانب اللغة العربية، هذا المطلب الذي رفعت الجمعية مؤخرًا بعد نقاشات طويلة داخلها، ومازلنا نطرحه ولم نرى أي نقاش حقيقي حول هذه المسألة داخل المجتمع باستثناء الجمعيات والحركات المتخصصة والتي طرحته كمثل منذ تأسيسها. ولا بد من القول أن نقاش على الإصلاحات الدستورية بأكملها التي طرحت في إطار توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي من المفروض أن تكون الدولة باشرت تنفيذها منذ أن تمت المصادقة عليها منذ 3 سنوات، وينطبق وتجاهل القضايا الأخرى أيضا المطروحة إلى جانب مطلب الترسيم ومنها رفع التهميش على اللغة الأمازيغية في مجمل مناحي الحياة العامة، سواء

في التعليم، الإعلام، القضاء، وفي مجموعة من المجالات التي تهتم المواطن، حيث مازال التهميش مستمرا رغم بعض الإجراءات التي تعتبر شكلية، ولم تستجب للمطالب الحقيقية كبرامج تعليم اللغة الأمازيغية أو بعض النقاشات الجزئية على مستوى الإعلام وغير ذلك، لكن المشكل الحقيقي لازال مستمرا وينم عن غياب إرادة سياسية حقيقية للتجاوب مع هذه المطالب باعتبارها جزء من المطالب الديمقراطية. إضافة إلى مجموعة من الانتهاكات أخرى لحقوق المواطن والمواطنة المغربيين، المتمثل في حقه في اختيار أسماء أمازيغية لأبنائهم حيث لازالت العديد من الشكايات نتابعها في هذا الموضوع، وأيضا على مستوى ما أقدمت عليه الحكومة السابقة في مجال تعليم اللغة الأمازيغية والذي تميز بالارتجالية والتجريب التي تمت بهما معالجة هذه المسألة على مستوى القرارات الرسمية المتخذة والبرامج والمضامين والمنهجية والإمكانيات والموارد البشرية وغيرها، وكذلك الواقع الذي نتج عن هذا الارتجال من تكريس التهميش الذي تعيشه في ظل غياب الاهتمام الضروري بالجانب اللغوي وبناء منظومة تعليم الأمازيغية بشكل جدي وبإشراك الجميع، وخاصة المعنيين بهذه المسألة وبالأخص الجمعيات التي تشتغل على الموضوع، وليس بالضرورة في المناطق الأمازيغية أو للمناطق الأمازيغية، فالأمازيغية ملك للشعب المغربي ككل، وهي جزء من حضارته ومكون من مكونات ثقافته، وحفاظها وحمايتها بهم الجميع ومن مصلحة المجتمع ككل.

أما بالنسبة لمحاكمة الطلبة الأمازيغ حقيقة عندما اطلعنا على التقارير حول الوقائع والأحداث التي كانت وراء تلك الاعتقالات تبين لنا أنها لم تكن خالية من العنف والعتف المتبادل في العديد من الجامعات سواء في أكادير أو الراشيدية أو مكناس وفي الجمعية ناخذ الإحتياط في هذه الحالة، ونكتفي بالتتبع والمراقبة والمطالبة بحق المتابعين والمعتقلين في التمتع بالحق في المحاكمة العادلة كما نهتم بحقوقهم في شروط إنسانية عند الاعتقال، إذا نتج الحكم به عن محاكمة عادلة وبالتالي كنا في العديد من المرات، عندما تكون المسألة تهم هذه الجوانب تقوم الجمعية بمراسلات في هذا المجال.

أما عن حل "الحزب الأمازيغي" فالجمعية قد اعترضت واعتبرت أن قرار الحل هذا غير قانوني، لأن وزارة الداخلية لم تتبع فيه المساطر القانونية، وفيه تعسف على هذا الحزب بغض النظر إلى طبيعته أو مبادئه أو أيديولوجيته أو غير ذلك. وقد عبرنا عن ذلك في إحدى بيانات المكتب المركزي. فمن مسؤوليتنا فضح كل أشكال التعسف كيفما كانت الضحية وسواء كنا نتفق أو نختلف مع ما تعبر عنه من مواقف،

حميد الكام*

لا جدوى من اللجوء إلى الحرمان من الحرية والمنع

لحقوق الإنسان، أشار حميد الكام أنه يندرج في إطار انفتاح المجلس على مختلف المعنيين بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، حيث تهدف الاتفاقية إلى النهوض بالحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية، وحفظ الذاكرة والتاريخ مع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة منها الحائز المتعلق بضرر الجماعي الذي نالت منه المناطق الأمازيغية النصيب الأكبر، كما تهتم الاتفاقية بالتكوين والتكوين المستمر بخصوص استعمال اللغة الأمازيغية في الجوانب الديدكتيكية وبرامج التكوين إلى جانب تدريس الأمازيغية لأطر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكل ما يمكن أن يقدمه هذا الأخير لأطر المعهد الملكي، والاتفاقية مفتوحة حيث يمكن أن تشمل أبحاث ودراسات، ولتنفيذ هذا الاتفاقية سيتم تشكيل لجنة بين المؤسستين لتفعيل بنودها.

* مدير مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الأمازيغ، صرح حميد الكام من وجهة نظر حقوقية أنه لا بد من ضمان الحرية من باب أولى ثم نرى حدود استعمالها، وحقيقة لم اتتبع بشكل جيد ملف الحزب الأمازيغي وملف الطلبة الأمازيغ، ولكن أظن أنه أن الأوان في سياق توطيد الديمقراطية في البلاد أن لا يتم اللجوء إلى الحرمان من الحريات أو المنع إلا في الحالات القصوى التي فيها مس باسساس النظام الديمقراطي، أما في الحالات العادية لا أظن أن هناك جدوى من اللجوء إلى الحرمان من الحرية والمنع. وفيما يخص الاتفاقية المبرمة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجلس الاستشاري



حميد الكام

وعن الأمازيغية في باقي مناحي الحياة العامة قال الكام "ليس في علمي أن هناك إدراج للأمازيغية في مناحي الحياة العامة، باستثناء الحصص المخصصة لها في التلفزيون والراديو، والشكل التجريبي الذي إتخذته في التعليم وما دون ذلك ليس بمقدوري الجرم في الإدماج من عدمه، غير أنه وفي كل الحالات لا يمكن الحديث عن عدالة لغوية مادامت اللغة المتداولة كالأمازيغية غير موجودة في المرافق العمومية التي يفترض أن تقدم خدماتها باللغة التي يفهمها المواطن لضمان سلامة الولوج إلى الخدمة العمومية.

وبخصوص منع الحزب الأمازيغي واعتقال الطلبة

أشار حميد الكام جوابا عن سؤال الجريدة حول الوضعية الحقوقية للأمازيغية بالمغرب أنه من الصعب الحديث عن كل ما يتعلق بالجوانب الحمايية للحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية بشكل عام، وقال إنه كمتتبع وليس بالضرورة كمسير مركز التوثيق والإعلام التابع للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لا يمكن الفصل بين وضعية الحقوق اللغوية والثقافية عن وضع التمتع بالحريات بشكل عام، لما تعرفه من مد وجزر فيما يتعلق بالتعامل والتعاطي مع هذا الإشكال ومع ألاف الحقوق بشكل عام في المغرب. وأضاف أن هناك استمرار في منع الأسماء الأمازيغية، وحرمان الجمعيات التابعة للحركة الأمازيغية من وصولات الإيداع، إلى جانب مجموعة من الاحتجاجات التي عرفتتها العديد من المناطق والمرتمطة بالدرجة الأولى بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبشكل عام قال الكام بأن "مشكل الحقوق الثقافية واللغوية ينظر إليها كقوة متخلفة من حقوق الإنسان، وربما هي آخر ما يفكر فيه. مشيرا إلى أن المسؤولية ملقاة، ليس فقط على الدولة، وإنما على كل الفاعلين، إذ يجب عليهم الانتباه إلى أهمية الجوانب الثقافية التي تشكل الأساس.

أمينة بوعياش *

على وزارة الداخلية إعادة النظر في مذكرتها الخاصة بالأسماء الأمازيغية



أمينة بوعياش

قالت رئيسة المنظمة المغربية في تصريحها للعالم الأمازيغي حول الوضعية الحقوقية للأمازيغية بالمغرب في سنتي المجالات أنه لابد من التمييز بين مستويين إثنين، أولهما أن السكان المغاربة الذين يتكلمون بالأمازيغية لهم حضور قوي و متميز ومستمر في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي التمثيلية السياسية والتعليم والقضاء وغيره، وهذا الحضور لم يكن في السابق، بمعنى أن مجال الحريات العامة المفتوح نسبيا، مكن مسألة التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب من طرح إشكالاتها ومطالبها ورؤاها في السياسات العمومية، وأضافت أن المستوى الثاني الذي يطرح نفسه بإلحاح هو إلى أي مدى تحقق هذا الحضور أو التواجد في شتى القطاعات؟ فعلى مستوى الإعلام مثلا لازل هناك ضعف في حضور الأمازيغية على مستوى مؤسسات الإعلام العمومي رغم تسجيلنا وجود برامج بالأمازيغية، كالمسرحيات والأفلام، وكان الرهان أن يتم إطلاق قناة خاصة بالأمازيغية إلا أن هذا المشروع تعثر والمسؤولين يرجعون ذلك لأسباب تقنية، كما يمكن أن تكون هناك أسباب أخرى لم تتمكن كمنظمة أن نقف عليها. وفي ما يخص تدريس الأمازيغية أشارت رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أنه للأسف لم يتخذ هذا الجانب الإشعاع الذي كنا نراهن عليه خاصة بعدما تم الاتفاق على كتابة الأمازيغية بحرف تيفيناغ، وأظن أن الأمر يتطلب التدقيق في المنظومة التعليمية ككل والتي تعاني من إشكالات المهدي المدرسي وضعف جودة التعليم... ونحن بصراحة لم نتابع بشكل دقيق هذا الجانب تصيف أمينة بوعياش.

وجوابا عن سؤال الجريدة المتعلق بالاعتقال السياسي للطلبة الأمازيغ أجابت: بالنسبة للإعتقال الذي تعرض له الطلبة الأمازيغ في مكناس أظن أن الإشكال هو هل الأفكار السياسية أو الإيديولوجية للطلبة الأمازيغ هو الموضوع الذي سجنوا بسببه؟ حيث لابد من طرح هذا الموضوع والتدقيق فيه، ولا يمكن كمنظمة حقوقية أن نقول أن حدة الصراع الإيديولوجي والفكري وحتى الإثني يمكن أن توصل إلى العنف، لا يمكن هذا، ولكن في نفس الوقت زبنا هؤلاء الطلبة خاصة في المرحلة الدقيقة خلال الإضراب عن الطعام وتمكنا من لقاء الوكيل العام للملك وعائلات المعتقلين وابتائهم في السجن، ولم يسمح لنا بزيارتهم خلال المرة الثانية وكان الوفد الذي ترأسته رئيسة المنظمة قد التقى بوكيل الملك ومدير السجن للترافع حول وضعية هؤلاء السجناء ومسألة متابعة دراستهم داخله.

وفي ارتباط بلغة التداول القضائي ردت رئيسة المنظمة أن الدولة المغربية لم تقم بأي إجراء في هذا المجال، حيث لم تعمل على إدراج الأمازيغية في القضاء ذلك أن هناك مواطنين في جميع أنحاء البلاد لا يتقنون ولا يتكلمون إلا بهذه اللغة، وبالتالي فالإدراج من إجراءات عملية في هذا الاتجاه وهي من الإشكالات المستعجلة التي يجب على الحكومة أن تنكب عليها وعن الأسماء الأمازيغية صرحت بوعياش أن على وزارة الداخلية إعادة النظر في مذكرتها الخاصة بالأسماء الأمازيغية، وقالت هذا غير منطقي وغير منسجم مع طريقة التعامل مع هذه القضية التي تشكل عماد التعددية والديمقراطية، فمن حق المغاربة تسمية أبنائهم بأسماء أمازيغية، وإلا فما جدوى تيفيناغ في المدرسة.

وفي الجانب السياسي ترى المنظمة ضرورة قيام الأحزاب السياسية خلال حملاتها الانتخابية باستعمال اللغة الأمازيغية، حيث يمكن لهذه المسألة أن تكون من أسباب عدم المشاركة في الانتخابات، واعتبرت المنظمة أولى الإطارات التي نادت بضرورة دسرة اللغة الأمازيغية لغة رسمية حسب ما صرحت به مضيعة أن في خضم النقاش الدائر حول هذه المسألة نقول أن الأمازيغية لغة رسمية للبلاد.

وقال ما يخص مسألة حل الحزب الأمازيغي قالت أمينة بوعياش أن هناك فصول قانون الأحزاب الذي يمنع تأسيس الحزب على أساس جهوي أو إثني أو ديني، وتساءلت هل هذا الحزب يمثل فرقة من المغاربة، أم أنه سيمثل المغاربة ككل؟ وأضافت نحن نريد أن يكون حزب أمازيغي يمثل المغاربة ككل، ولا أدري هل متابعتة قضائيا بسبب كونه حزب أمازيغي أم ماذا؟ وفي هذا الإطار أريد أن أذكر بتاريخ تأسيس المنظمة حيث منعت ثلاث مرات بسبب كونها مستقلة عن الأحزاب والسلطة وكان هذا شيء جديد لدى السلطات فكان المنع، وأظن أن هذا مسار نضال مستمر.

* رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

عبد المجيد أيت حسين *

ما زالت هناك ثغرات وإخفاقات على مستوى إدماج الأمازيغية في مجمل القطاعات



عبد المجيد أيت حسين

الشكاوي إلى الفاعلين القضائيين. مؤكدا أن المركز المغربي لحقوق الإنسان، يعتبر أن المدخل الحقيقي لإنصاف الأمازيغية هو الاعتراف بها إلى جانب اللغة العربية في الدستور. الذي يجب أن ينص على أن الأمازيغية والعربية مكونين أساسيين للشعب المغربي دون الإشارة إلى من الرسمي وغير الرسمي، وجدد عبدالمجيد أيت حسين مطالبه بإطلاق سراح معتقلي الحركة الأمازيغية في مكناس والراشيدية، كما طالب بإعادة النظر في هيكلية المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية استجابة لانتظارات جميع الفعاليات والحساسيات الأمازيغية، حتى لا يظل مؤسسة رسمية تعيد إنتاج نفس الأساليب التقليدية على حد تعبيره. مضيفا أن المركز المغربي لحقوق الإنسان يسجل استمرار تهيمش العديد من المناطق خاصة منها التي تسكنها غالبية الناطقين بالأمازيغية. وقال أن «المدخل الأساسي لإرضاء كل الحساسيات، بغض النظر عن لغتها وأثنتيتها، هو إرساء قواعد الديمقراطية الفعلية».

* كاتب عام المركز المغربي لحقوق الإنسان

أشار الكاتب العام للمركز المغربي بحقوق الإنسان عبدالمجيد أيت حسين إلى أن وضعية الأمازيغية لازالت مقلقة رغم بعض التقدم الذي حصل على مستوى المكتسبات المتمثلة في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد خطاب أجدير، ولكن ما زالت هناك ثغرات وإخفاقات على مستوى إدماج الأمازيغية في مجمل القطاعات، حيث نلاحظ مدى قصور الإعلام الرسمي في تعامله مع الأمازيغية، وسجل أنه إلى حد الآن لم تخرج القناة الأمازيغية إلى الوجود، إضافة

إلى معاناة العديد من منظمات الحركة الأمازيغية من التضيق على أنشطتها وعلى مجموعة من السياسيين الديموقراطيين الأمازيغ وسنشير هنا إلى حل الحزب الأمازيغي، والتماطل في منح وصل الإيداع وكمثال على ذلك الإمتناع عن تسليم وصل إيداع تجديد مكتب الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، كما لا يخفى على أحد التعثر الذي تشهده الأمازيغية على مستوى المنظمة التربوية وعدم إدراجها في المقررات المدرسية.

مضيفا أنه كذلك على مستوى القضاء لازل المواطن الأمازيغي يجد صعوبة كبيرة في التواصل وتبليغ

محمد الصبار *

إرادة القطع مع الماضي لازالت لم تترسخ في المزاج العام للدولة



محمد الصبار

لاحظ رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف محمد الصبار أن الدولة المغربية تعاملت مع مطالب الحركة الأمازيغية ومنظمات حقوق الإنسان وبعض الفاعلين السياسيين فيما يخص إشاعة الثقافة الأمازيغية وتربيتها بنوع من التردد، وتعاملت بصيغة محدودة تمثلت في إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والقيام ببعض التجارب المحدودة على مستوى تدريسها بالتعليم الأساسي، وأضاف أنه لحد الآن ليست هناك إستراتيجية واضحة تنحو نحو جعل اللغة والثقافة الأمازيغيتين منتشرتين في كل مناحي الحياة الاجتماعية. ومن المؤكد يقول الصبار أن الأمر يحتاج إلى وقت ولكن في نفس الوقت يحتاج إلى إرادة سياسية واضحة تتوخى ترجمة مطالب كل مكونات الحركة الأمازيغية، والحركة الحقوقية والفاعلين السياسيين الذين ساندوا هاته المطلب وبرمجوها في إطار برامجهم السياسية والانتخابية، أما على مستوى الدسترة ففي تقديري الشخصي هو مطلب سابق لأوانه، حيث من المفروض أن تصبح هذه اللغة حية موجودة بنينا منتشرة في كل مناحي الحياة الاجتماعية، نجدها في القنوات التلفزية والجامعة وفي الإعلام المكتوب وفي لغة التعامل اليومي والتفاهي الخ، إذا انتشر هذا الأمر بهذه الصورة وغزى كافة مناحي الحياة العامة يصبح موضوع دسترة الأمازيغية هو تحصيل حاصل.

وفيما يتعلق بحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي يرى رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف بالرغم من عدم اطلاعه على حيثيات الحكم وانطلاقا من الحكم الظاهر أنه لا يمكن الركون إلى الأسباب التي اعتمدها وزارة الداخلية وهي تعلم جيدا أنها هي التي منحت الترخيص لهذا الحزب، وبالتالي فإن مبرر كون هذا الحزب يقوم على أسس مخالفة لقانون الأحزاب، مبرر غير وجيه وغير مرتكز على أساس ونحن في حاجة التي توسيع النعد السياسي والحزبي في بلادنا فهذا مظهر من مظاهر الديمقراطية، وبخصوص مسألة اعتقال الطلبة وصدور أحكام ضدهم قال محمد الصبار يمكن القول إجمالا حسب المعلومات التي أتوفر عليها، أن هذه المحاكمات انتفت فيها إجراءات المحاكمة العادلة، وبالتالي اعتبر أن الأحكام الصادرة في حقهم أحكاما قاسية، والمطلوب مراجعتها في اتجاه إطلاق سراح الذين اعتقلوا بسبب الحساسيات السياسية والاجتماعية للملف الذي طرح أمام القضاء. وعن مدى تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة أشار إلى أنه لحد الآن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لازل يراوح مكانه، ذلك أن موضوع التوصيات لازل عالقا، فجزء كبير من الحقيقة لازل كذلك عالقا، فإذا لم تتم تسوية هذا الملف على أسس معيارية سليمة وتنفيذ توصيات وإرساء تدابير عدم تكرار ماجرى، فإننا سنكون أمام هيئة تحكم بصيغة جديدة لا أقل ولا أكثر، وطبعاً بيدوان إرادة القطع مع الماضي لازالت لم تترسخ في المزاج العام للدولة، وهذا أمر يبدو أنه متناقض حتى مع ما أنخرطت فيه الدولة نظريا وظاهريا في إطار مسلسل العدالة الانتقالية.

* رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف

براهيم بلحسين أوتلات *

قضية المعتقلين الأمازيغ من أولويات المرحلة



براهيم بلحسين أوتلات

وينتقل بين الدول دون مساعلة. حاليا كل رئيس تنتهي ولايته بعد انصرام سنة وجميع الملفات والقضايا المتداولة داخل المنظمة يطلع عليها الثلاثة وجميع أعضاء المجلس الفيدرالي. أما فيما يخص التنظيمات السياسية نريد من وراء ذلك إشراك جميع المكونات التي تدافع عن الأمازيغية في رسم خطة المنظمة شريطة الالتزام باهدافها

● انتخبتم خلال مؤتمر تيزي وزو، رئيسا المجلس الفيدرالي المغربي، هل تمكثون إستراتيجية العمل خلال هذه المرحلة؟

● إستراتيجية المنظمة ليست من اختصاص الرئيس فقط، بل جميع أعضاء المجلس الفيدرالي مدعوون للإدلاء بأقتراحاتهم وأرائهم. وبما أن القانون الأساسي يحول الإمكانية لأعضاء المجلس الفيدرالي لكل جهة للعمل وفق منهجية و تصور تفاعلي

فيه خصوصيات المناطق فإننا سوف نعمل على نهج سياسة

القرب وسنحاول قدر الإمكان الاستجابة لحاجيات أمازيغين

حسب الاستطاعة. كما أننا سنعمل على رد الاعتبار للوفد المغربي

الذي تعرض للاهانة على الأراضي الجزائرية و سنفضح دائما

الخروقات التي تمس حقوق الأمازيغيين في بلاد تامازغا وهناك

أيضا نقطة تبدو مهمة وهي توطيد وتقوية العلاقات ما بين

الأمازيغيين في بلدان شمال أفريقيا، فكلما حاولت الحكومات

تشتيتنا فنحن سنسعى إلى الوحدة و تقارب الرؤى. واثني أدعو

جميع مكونات الحركة الأمازيغية إلى الانخراط في المطالب التي

تقرب بعضنا البعض و تسهيل العمل لجميع المنظمات و

الجمعيات الأمازيغية حتى تتمكن من القيام بعملها الاسمي الذي

يتمثل في الدفاع عن الأمازيغية لغة و ثقافة وهوية...

● هناك ملفات ومطالب لم يتحقق منها الكثير في نظر الحركة الأمازيغية بالمغرب من قضية المعتقلين، حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي، الحكم الذاتي، الوضع الإعلامي للأمازيغية، التعليم...

لن ستقولون الأهمية، وكيف أمام الشرخ الذي أصاب جسم

الحركة الأمازيغية؟

● أولا كما قلت يجب على كل مكونات الحركة الأمازيغية

تجاوز الخلافات والصراعات التي تعيق السير العادي

لأنشغالها. فنحن الآن نواجه في وضعية صعبة بحكم تنامي

الجهات التي تعمل على خلخلة الإطارات المدافعة عن قضايا

الشعب الأمازيغي. فهناك شريحة مهمة من الحركة و المتمثلة في

الطلبة يتم اعتقالها و الرجز بها في السجون، والإطار السياسي

الوحيد الذي علق عليه الأمل بتعرض لمحاولة الحل، والأصوات

التي تنادي في الشمال بالحكم الذاتي تستقبل بالامبالاة و لا

جهة تصغي إليها، و الوضع التعليمي و الإعلامي للأمازيغيين

يبقى معلقا. وعموما فكل هذه الملفات ستتحظى من قبل

الكونغريس العالمي الأمازيغي باهتمام كبير، و سنعامل مع كل

ملف حسب خصوصيته وحسب الإمكانيات التي نتوفر عليها.

وما لا يمكن أن يختلف عليه أثنان هي قضية المعتقلين الذين

لحقهم الظلم. فهذا الملف يجب أن يكون من بين الأولويات في

المرحلة الحالية ومساندتهم حتى يتمتعوا بحريتهم.

* رئيس المجلس الفيدرالي المغربي لـ CMA



الإكتتاب الأمازيغي

يبدو أن الأمازيغية ومكونات حركتها بحف بها وضع شبه جليدي جامد في فعاليتها وعلاقتها الداخلية والمحيطية، كان تلك الدينامية التي كادت أن تغير مجرى التفكير قد أفرغت كل مآلديها من حيوية ومقويات، فخلدت الأطر الفاعلة إلى ما يشبه الراحة البيولوجية، فهل يتعلق الأمر بإنزواء وإحباط، أم فقط بنوع من إستراحة المحارب؟ فهل أتم مارقاً الدورة الخامسة للكونغرس العالمي الأمازيغي من خلال بعض المواقف الغير المحسوسة ما بدأه حدث إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؟ أم أن وضعنا التواصلي والعلائقي مرشح لذلك ولتنقصه سوى الأسباب والمسببات؟ وإذا كان هذا الإنحباس يعود إلى وجود تيارين: أحدهما ينشر باللح السحري الحزبي، والآخر مآزال أصحابه متشبثين بمقاعدهم الجموعية، فإن واقع الحال الأمازيغي الكئيب يعتبر أكبر شاهد على تراجع أدائنا الجماعي على عدة أصعدة ومستويات، بعد أن كنا على وشك إنتاج زعماء ومفكرين وأطر جموعية وحزبية وحقوقية قادرة على رفع التحدي، أي أننا كنا قريبين جداً من بلورة مشروع أمازيغي منافس للمشاريع السائرة في طريق التطوير، إلا أن فيروس التشردم أتى إلّا أن يفعل فعلته في جسداً رغم المناعة الهوياتية، والغريب أنه يصعب رصد المسببات الموضوعية المبينة على الأفكار والمشاريع وقوة الحجة وغيرها من القضايا التي يمكن أن تكون خلافية بين الفرقاء، إن وجدوا، ولكن أن تعتبر المشاكسات التي تحدث بين حين وآخر "خلافات" فهذا ما يحتاج إلى إعادة النظر في فهمنا وتقديرنا للامور، إن المنهجية التديبورية للتنسيق والعمل الأمازيغي الوطني والأفريقي والعالمي تفرض علينا أن نحدد المعسكر الأيديولوجي الذي ننتمي إليه، هل نحن إشتراكيون أم ليبراليون أم محافظون؟ أي ما هو الإطار المرجعي الذي سنصرف عبره فضالنا الهوياتية؟ وعندئذ نستطيع أن نفرض تكتلتنا على مستوى الواقع، لا أن نظل رقما مشتتاً ضمن المعادلات السائدة، أي أننا في حاجة إلى إعادة البناء من جديد، ولكن بأسلوب إر، يعتمد المرجعية الأيديولوجية الواضحة والمشروع السياسي المحدد على مستوى المواقف والركائز والأولويات، مع ضرورة عقد شراكات عقلانية برغماتية تستحضر منطق الربح والخسارة بالنسبة لقيمتنا، إن العمل الأمازيغي، من خلال عنصره البشري، يملك جميع مقومات الفعالية والإنتاج والتأثير الإيجابي في الواقع الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والإبداعي، ولكن بنقصنا حسن الجودة في التصور والتدبير، بالإضافة إلى طغيان الفردانية الزائدة المضادة طبعاً لما هو جماعي الذي بدونه سيظل ضعفنا منخفاً، وقد يتلاشى، وهذه النزعة الفردانية هي التي أفرزت بعض الممارسات اللاجمعية، كإفراد الرؤساء بكل القرارات، وظهور بعض السلوك في التنسيق، كتوقيع البيانات عبر الهاتف دون الرجوع حتى إلى المكاتب، مما أفسح المجال أمام الإنتهازية والتسلق، كسلوك يصدم ذوي النيات الحسنة ويعم الإحباط والإكتئاب والإحتباس.

دافع إدريس لشكر بشدة في هذا الحوار عن حزب الإتحاد الإشتراكي، معتبراً مؤتمره الأخير محطة الحفاظ على وحدته واستمراره، وأن مطالبته بالملكية البرلمانية هو معالجة لضعف وتشردم المشهد السياسي المغربي، مشيراً إلى أن كتابة الأمازيغية بتيفيناغ معرقل ذاتي في إشاعتها، مو ضحا أن المطالبة بدسترة الأمازيغية لغة وطنية لا يمنع من رسميتها، كما أكد أن الأمازيغية تدخل في صلب القضية السياسية في البلاد.

إدريس لشكر عضو المكتب السياسي للإتحاد الإشتراكي في حوار مع «العالم الأمازيغي»

هناك معوقات ذاتية في أن تصبح الأمازيغية لغة وطنية



إدريس لشكر

● أمام تشردم وضعف المشهد السياسي المغربي؟
● تشردم وضعف المشهد السياسي المغربي، ومعالجة هذا الضعف الذي تتحدثون عنه جاء مطلبنا بضرورة القيام بإصلاحات دستورية وسياسية في أفق ملكية برلمانية، فعزوف المواطنين عن العمل السياسي، ومن كل ما له علاقة بالعمل السياسي، كان لا يعتقدون أن لا الإختراط في الأحزاب ولا الذهاب إلى الانتخابات ولا المساهمة في المجال السياسي يمكن أن يجعل لهم دوراً في العملية السياسية، هذه القناعة توجد لدى الرأي العام وهي التي أدت إلى ما نتحدث عنه، وقد وعينا بهذه الحقائق ولأنه لا معالجة لهذا الأمر إلا إذا طمئن المواطن والمواطنة بأن مساهمتهم في الحياة السياسية ستؤدي إلى أن يكون لهم دور في العملية السياسية، وحتى يكون لهم هذا الدور لابد من إصلاحات دستورية.

● هل أفهم من كلامكم استناداً للملكية بشكلها الحالي دور في التأثير على الوضع الحزبي والسياسي بالمغرب؟
● مؤتمراً جدد مكانم الخلل فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطات، ونحن طرحنا بوضوح أن يكون لنواب الأمة المنتخبين كل السلطة في المجال التشريعي، وأن يكون للوزير الأول السلطة التنظيمية والسلطة التنفيذية، يعني تقوية مؤسسة الوزير الأول، وأن يكون القضاء مستقلاً في توازن بين مختلف السلطات، ألا يكون طغيان سلطة على مجال سلطة أخرى، ولذلك يوم يفتح ورش الإصلاحات الدستورية لاشك ستكون لنا مساهمات دقيقة ومدققة في هذا الشأن.

● ننقل معك إلى أحد أبرز القضايا المطروحة على المستوى السياسي بالمغرب، والتي تتحدث عنها في بيانكم الختامي، وطالبتم بدسترتها كلفة وطنية وليس رسمية لماذا؟
● أولاً نحن لم نقل أنها ليست رسمية، قلنا الأمازيغية لغة وطنية، ونحن نعتقد كذلك أن العربية لغة وطنية.

● ولكننا نطالب بان تصبح الأمازيغية لغة وطنية يمنحها من أن تكون لغة رسمية هذه الأشياء فقط في أذهاننا.
● الأمازيغية الآن لغة وطنية موجودة في الوطن ويتحدثها الجميع؟
● لا لا عندما نتحدث بالقول أن الأمازيغية لغة وطنية معنا أنها لغة كل الوطني، يعني أنها والعربية سيان، إذا كانت اللغة العربية لغة وطنية بشرط أن يتكلم بها كافة المغاربة، فنفس الشيء بالنسبة للأمازيغية يجب أن تكون لغتهم أي أنها ليست لغة جهوية خاصة بهذه المنطقة دون غيرها، إذن لماذا تختارون أن تعطوا لهذا البعد الوطني فقط أنه نقيض الرسمي، نقيض الوطني هو المحلي والجهوي، عندما نتحدث على أن تصبح اللغة الأمازيغية لغة وطنية معناه أن ترقى إلى وضع اللغة العربية باعتبارها لغة وطنية، أما رسمية من عدمها فهذا كذلك من التدقيق التي يجب التداول فيها.

● يعني لم يتم الحسم فيها بعد؟
● تسميتها لا أقرها أنا، عندما نقول أن لغة ما هي لغة وطنية تجد في كل تعديل دستوري أن العربية والأمازيغية لغتان وطنيتان كافي، رسميتها من عدميتها في الكتابة وفي الضميمة، أنا اليوم أطلب بها، وعندما ستكون المداولات حولها في أي تعديل، المطلب هو أن تكون اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغتان وطنيتان لا توجد لغة أخرى غير هاتين اللغتين.

● أما عن وضعية الأمازيغية في التعليم والإعلام وباقي مناحي الحياة العامة؟
● هناك معوقات ذاتية، لكن صرحاء نحن انخرطنا في أن تصبح اللغة الأمازيغية لغة وطنية، لكن الآليات التي ستمكنا من تحقيق هذا المطلب غير متوفرة، بما فيها طريقة الكتابة التي تجعل أبناء الذين يتقنون الأمازيغية شفاهياً لا علاقة لهم بالأمازيغية لأنهم لا يكتبون بتيفيناغ، إذن مسألة الكتابة مطروحة، بلادنا انخرطت في هذا المشروع، ولكن التقويم لصالحه أو ضده يبدو أنه سابق لأوانه، لكن لاشك أن هناك إحساس، أن هذه من المعينات الأساسية في جعل اللغة الأمازيغية لغة وطنية يتكلمها كافة المغاربة، كيف من أجل أن يتكلم مواطن مغربي اللغة الأمازيغية، وأنا لا أتحدث هنا عن السوسي أو الريفي، يعني أي مواطن مغربي اليوم يحتاج إلى أن يبذل مجهوداً مضاعفاً لتعلم الكتابة، في حين كان من الممكن البحث عن البات اقرب لتسهيل إشاعة اللغة الأمازيغية بالنسبة لغير العارفين بها، إذن هذا هو الأساسي الذي هو المعرفة، وبطبيعة الحال ليس القواعد القانونية هي التي تعطي القيمة من عدمها، ففي القضاء مثلاً يمكن تطويره بضمان المواطن المغربي الذي لا يتكلم إلا الأمازيغية أن يحضره لو مترجم، ولكن أن تفرض

على القاضي التحدث بالأمازيغية غير ممكن، لأن لا نذب له في ذلك.

● ولكن هذا غير متوفر في المحاكم المغربية؟
● بالنسبة للأمازيغية يمكن له أن يتشبت بهذا الأمر، ليس هناك أي شيء يمنعه من ذلك.

● وماذا تقولون في استمرار منح الأسماء الأمازيغية؟
● أنا ضد ذلك على طول، وضد تلك المنكرة الوزارية، وأؤمن إيماناً مطلقاً أن الحق في اختيار الإسم الشخصي مقدس يجب أن يحترم.

● آئين الطلبة الأمازيغيون الشهر الماضي من لدن محكمة مكناش بما يناهز 39 سنة سجنا، ما تعليقكم على هذا الأمر؟
● أنا متضامن معهم حتى النخاع، وأعتبر أن الأحكام الصادرة في حقهم كانت جد قاسية، وتضامني عبرت عنه في وقتها.

● عرفت الحركة الأمازيغية انتقالات من الثقافي إلى السياسي، كيف ترونه يظهر مطلبني تقسيم السلطة والثروة والمطالبة بالحكم الذاتي؟
● وهي ماشي عاد تنقلات الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية من المؤسسين الأوائل له هم بالأساس الأمازيغ خاصة من منطقة سوس، الأمازيغية كانت في صلب القضية السياسية في البلاد، سواء في المرحلة الاستعمارية وأثناء الإستقلال من خلال المطالبة بدولة ديمقراطية، ولذلك أنا ضد أي تصنيف بسيط.

● ولكن هناك تباين في المواقف التي تميز كل طرفه أي أن مطالب ومواقف مناضلي الحركة الأمازيغية ليست هي مطالب ومواقف الأمازيغيين داخل الإتحاد؟
● من قال لك أن الحركة الأمازيغية موجودة، ومن له الحق الإدعاء بأنه يمثل الحركة الأمازيغية، جمعيات ثقافية هنا وهناك، بأي استفاء تم ذلك؟ نحن كحزب سياسي عندما من الأمازيغيين ما ليس داخل الجمعيات من المنخرطين من الأمازيغ، وتمثيلية الأمازيغية ليس حكراً على أحد، هذا الفصل التعسفي بين ما هو ثقافي وسياسي، لا يمكن إلا أن يضر الأمازيغية.

● تطالب أطراف أمازيغية رفيعة وسوسية بمنح المنطقتين حكماً ذاتياً، كيف تنظرون إلى هذا المطلب؟
● الأمر ليس بهذه البساطة، نحن لدينا اليوم قضية أساسية وطرحنا فيها مشروع، هذا المشروع يجب أن نستنفده وكل تشويش عليه سيكون فقط مضر، أنا أعتقد أن الذي نحن مطالبين به ليس هو الريف وسوس فقط، اليوم يجب تطوير الجهوية الحد متقدمة وتبقي القرارات للشعب المغربي برتمه ليختار شكل لامركزيته سواء في الجهوية أو جهوية متقدمة أو حكم ذاتي، هو قرار في نهاية المطاف لا يرتبط بالرغبات، نحن في وضعية (خصنا نحسبو ميزان)، لأن تطورنا وتقدمنا لا يمكن أن يكون إلا في وحدة الأمة، ولذلك لا تطور للديمقراطية إلا في وحدة الأمة وكل تشتت لها لن يؤدي إلا إلى العكس.

● الاستاذ لشكر في أقل من جملة ثلاث تنظيمات أمازيغية حسب معرفتك لها؟
● الكونغرس العالمي الأمازيغي: إطار لازال منتظراً منه الكثير.

● الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي: ديال الدغرني، لا أعرف عنه الشيء الكثير.

● حركات الحكم الذاتي للمنطقة الأمازيغية بالريف وسوس: لا أعرفها وليس لدي أي اطلاع نهائي لا على وثائقها ولا على مطالبها.

● بداية استاذ نفتح معك هذا الحوار بسؤال حول تقويمكم لأشغال محطة المؤتمر الثامن للإتحاد الإشتراكي؟
● أظن أن هذا الموضوع سابق لأوانه، حيث لابد من مهلة لتقييم المؤتمر الثامن للإتحاد الإشتراكي، والذي لم يكن مؤتمراً عادياً، بل يمكن القول انه مؤتمراً استثنائياً بكل المقاييس، سواء في الزمن الذي طلبه مابين الشوط الأول والثاني، ولا في القرارات التي صدرت عنه وفي الآليات التي قررنا الإشتغال بها فيما يتعلق بانتخاب الأجهزة، لذلك كل تقييم لهذه الأمور سابق لأوانه، ولن يكون تقييماً موضوعياً، باعتبار أن الذات هنا حاضرة يحكم أننا دخلنا في مناقسات، لذلك أفضل أن يكون التقييم بعد مدة، حتى لتلتئم الأجهزة.

● رأي العديد من المتابعين للمشهد السياسي المغربي، أن المؤتمر الثامن للإتحاد لم يات بجديد بغیر ما أنقد الإتحاد من التشتت؟
● وهذا في حد ذاته جديد (ضاحكا)، إنقاذ حزب عريق تاريخي مناضل متجدد في المجتمع، والحفاظ على استمراريته ووحدة ونهج نفس الأسلوب من الجارة في التعبير عن مواقف، هي ما حافظت عليه المحطة الأخيرة من مؤتمر الإتحاد، ونحن دائماً كنا السابقين للجديد، ولاشك أن الأرضية السياسية المطروحة اليوم يمكن أن تعتبر الأرضية الأكثر تقدماً في المشهد الحزبي برتمه، حتى أحزاب المعارضة لم تصل إلى طرح مطالب جريئة بالشكل الذي طرحها الإتحاد، كذلك فيما يتعلق باليات انتخاب وطريقة الانتخاب، الإتحاد كان سابقاً بالنسبة للأحزاب في أن يتم التصويت على أساس برامج المرشحين على الكتابة الأولى، يعني حتى الأحزاب التي سبقنا كانت فيها منافسة على الانتخاب فقط لا على أساس برامج التي عرف تجمع انتخابي حيث يقدم كل مرشح برنامجاً في جو من الهوء بلا ضجيج، وتوفر له نفس الحضور بالنسبة للمرشحين الآخرين، هذا كذلك جديد في عالم الأحزاب بالمغرب، ولاشك أن الإتحاد كان دائماً هو السباق حتى في المكان، فهو الأول الذي اقتحم بورنيقة لمؤتمره بها سابقاً، اليوم كذلك الإتحاد هو الذي اقتحم هذا الفضاء "ديال الصخيرات، ولذلك حتى في التحضير المادي نكون دائماً السابقين في إبداء أشكال جديدة لاشك ستستفيد منها بقية الأحزاب.

● نعم لكن المتابعون للشأن السياسي بالمغرب يرون أن الإتحاد الإشتراكي لم يبد أي تأثير على المشهد السياسي المغربي منذ حكومة التناوب؟
● هذا تحني على الإتحاد الإشتراكي، الإتحاد الإشتراكي فاعل حزبي حقيقي في المغرب، وحتى بعد ماوقع في 7 شتنبر، لاشك أن الجميع اليوم يعتبر أننا من الفاعلين الأساسيين، والذين يتبعون مواقفنا ويمبارراننا التي كانت دائماً قوية سواء في علاقتنا مع الوافد الجديد، ولا فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية، لاشك أن هذه الأشياء تجعل هذا الكلام غير صحيح وأنا أعتقد أن الإتحاد حزب حقيقي ومتجدد، والمشهد الحزبي والسياسي ككل يعرف أزمة لاشك أن لها انعكاساتها على الإتحاد الإشتراكي ولكن ليس بمنطق أن الإتحاد فقط وحده الذي يعيش الأزمة.

● الآن يقال أنه لم يعد حزب جماهيري، هو حزب نو خطاب نخوي؟
● أبدأ، أبدا، الفعالية التي كانت حاضرة في المؤتمر الأخير ووجودنا في مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات مهنية، نقابات، جمعيات المجتمع المدني، الاتحاديون موجودون في كافة هذه المؤسسات وفي المسؤوليات حتى.

● مقارنة بالإسلاميين الذين بدأ خطابهم يجد مكانه داخل أوساط المجتمع؟
● ليس عندما حزب اسمه الإسلاميين.

● هناك توجه سياسي ومرجعية إسلامية؟
● لا يوجد في المغرب حزب اسمه حزب إسلامي، التسميات يجب أن تكون في محلها، إذا كنت تقصد حزب العدالة والتنمية فهنا يمكن أن أجييب، وإذا كنت تقصد تيارات خارج الشرعية الحزبية، أي أنها لا تشتغل في المجتمع، فمعضلاتي ستكون محدودة فيما يتعلق بهذا الأمر، ولذلك سيكون من المفيد تحديد المفاهيم.

● لنقل حزب العدالة والتنمية؟
● حزب العدالة والتنمية حزب حقيقي موجود في المجتمع، نختلف في المرجعيات، لكننا نلتقي في محاربة الفساد في البلاد، وفي الرغبة في الإصلاح، إصلاح مؤسسات البلاد، ربما تختلف المقاربات لكن يظل PJD حزب حقيقي، ونفس الأمر يقوله قادة الحزب نفسه عن الإتحاد الإشتراكي، ويؤكدون دوماً أنه الحزب الحقيقي الموجود في الساحة، وأن أثره ومناضليه هم الذين يتمنون بالصدق.

● نص البيان الختامي للمؤتمر الثامن للإتحاد على الملكية البرلمانية، كيف يمكن الحديث عن هذا المطلب

ما هي أوجه تشابه مسميات التقطيع الجغرافي، جهوية، حكم ذاتي، إستقلال ذاتي وفيدرالية، وهل يعتمد هذا التقطيع على معالجة الجهة كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية؟ وكيف يمكن قراءة مضامين الخطاب الملكي الأخير، من خلال طرحه لقضية الجهوية الموسعة؟ أم ذلك استجابة لمطلب تعميم الحكم الذاتي المطالب به من قبل فعاليات المجتمع المدني ولضرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية...؟ أم لأشياء أخرى؟ وأية إشكالية، من حيث الإنسجام والتناغم في طرح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية بينها وبين ما يسمى بالجهوية الموسعة لباقي الجهات؟ للإجابة على هذه الأسئلة استضفنا باحثين وفعالين المجتمع المدني.

رشيد بوقسيم

نؤسس في منطقة سوس للأوطونوميا الثقافية



رشيد بوقسيم

بحقوا أبسط ظروف العيش بها، وأكثر من ذلك يعيرون على السكان عدم تجندهم ورغبتهم في تحقيق التنمية؛ وهذا خطاب غريب فهم يتحكمون في جميع السلطات ويتربعون على عرش المال والأعمال وينتظرون من شعب مكوي بلهيب الأسعار، ومنهك بالضرائب المرتفعة والمتعددة أن يتفاعل مع خطابات التنمية البشرية و الحكامة الجيدة.

كما يجب أن لا ننسى الخلفيات التاريخية والثقافية للعديد من المناطق بالمغرب التي تتمتع بتراث تاريخي كبير في ميدان التسيير الجهوي بفعل وجود بنيات ومؤسسات في هذا الإطار والتي بالرغم من عقود من التهميش ومحاولات إقبارها إلا أنها مازالت فاعلة وحيوية، ونقصد بالذكر في هذا الصدد أعراف القبائل ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية التي تحتاج بطبيعة الحال إلى المزيد من العناية قصد تحيينها لتسيير العصر. كما أنه يجب أن لا ننسى أن الحكم الذاتي لموضوع كبير يجب على كل المهتمين والمتخصصين في حقول معرفية مختلفة لدراسة من أجل خلق نماذج جديدة تتلاءم مع الخصوصيات المغربية، كما أنه في أنواع مختلفة، مثلا كالأوطونوميا الثقافية وهذا ما نهتم به بصفة أكيدة ونحاول أن نؤسس له في منطقة سوس والتعريف به.

والذي يهمنا في هذا الصدد هو أن المبادرة التي أعلنها في سوس بمعية فعاليات أخرى قبل سنة تشكل بداية ظهور وعي وحس جديدين لدى جيل جديد له رؤى جديدة لطبيعة مستقبل الدولة في المغرب، ذلك أن لهذا القطر مميزات وخصوصيات وبنيات تؤهله إلى تجاوز العديد من الإشكاليات العالقة من تهميش الكفاءات واستغلال الثروات وتقسيم السلطة، فطالما كان لسوس دور بارز في قيادة التغيير بالمغرب، بل كثيرا ما كان مهد التأسيس لتغييرات عادة ما تكون جذرية في تاريخ ظهور وتأسيس الدول بالمغرب، والذي على الفاعلين السوسيين الانتباه إليه اليوم هو العمل على تقوية الجبهة الداخلية وإعداد تصورات تكون منطلقا لما نحن بصدد الحديث عنه، والأكد اليوم أن لا مستقبل للمغرب إلا بتبني الخيارات الديمقراطية والحدائية، فأي قرار خارج عن ذلك لن يزيد إلا في تازم الوضع وتفاقم حدة الهوة بين الدولة والمواطنين، وتاريخ سوس يؤكد أن الحكامة الجيدة تنطلق من أقرب محيط يجمع المواطنين من الدوار والقبيلة إلى الفيدرالية القبلية حيث يكون إنتاج القوانين والالتزامات ناتج عن إرادة المجتمع وإحتكاكاته ولم يكن إملاءات أو إرادات نافذين في السلطة ولعل الأعراف الأمازيغية في تنظيم السلطة والثروات وغيرها خير دليل على ذلك.

عضو الحركة من أجل الحكم الذاتي لسوس الكبير

بن يونس المرزوقي*

الجهوية الموسعة مدخل مهم لإصلاحات أكثر عمقا



بن يونس مرزوقي

أعتقد أنه قد حان الوقت لطرح مسألة الجهوية في المغرب بالوضوح اللازم. فالمعطى الرئيسي بالنسبة للمغرب هو أنه بلد غني بالاختلافات، الجغرافية، المناخية، اللغوية الثقافية... وبالتالي فإن هذه العناصر تصب في اتجاه واحد: الاختلاف في إطار الوحدة. لذلك فإن مختلف المبادرات ملك المغرب، تعتبر أرضية مهمة جدا لإجراء حوار وطني، علني، شفاف ومسؤول، من أجل وضع مخطط استراتيجي للإدارة الترابية للبلاد.

إن مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الصحراوية والجهوية الموسعة في باقي المغرب، يمكن أن يغير من ملامح الدولة المغربية ليجعلها تسيير في الاتجاه الصحيح: الابتعاد عن التسيير المركزي

الذي أمان عن عزه لحل معظم مشكلات البلاد الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فإن ربح رهان التنمية أصبح متوقفا على إعادة تنظيم البلاد بشكل لامركزي. وإذا كان المجال لا يسمح هنا بتفصيل كل أشكال التسيير اللامركزي، نكتفي بالقول إن الأساسي والجوهري هو الاقتراب من المواطن بشكل يجعله يُحس بدوره في المساهمة في تقدم البلاد. ولذلك فإن الجهوية الموسعة مدخل مهم للوصول لهذا الهدف.

إن الجهوية الموسعة، إذا ما تم تطبيقها في إطار تقسيم جهوي منسجم وملائم سيكون أمرا إيجابيا جدا، إذ سيسمح بإطلاق دينامية جديدة تعود بالخير على البلاد. ومن هذا المنطلق أعتقد أنه يجب فتح المجال للتجمعات الجهوية الكبرى (الريف، الشرق، الغرب، الحوز، سوس، الصحراء، على سبيل المثال) من أجل تهيئتها لمرحلة أرقى ستكون لا محالة ذات صلة بالحكم الذاتي. وإلى حين الوصول لذلك، فإن توفر الجهات الكبرى على سلطة تشريعية وتنفيذية خاصة مرحلة مهمة للتمرن على الديمقراطية الجهوية، على أن يُصاحب ذلك توسيع لمهام كل الهيئات اللامركزية المنتخبة من مجالس للعمال والأقاليم وجماعات حضرية وقروية.

حقيقة، أنه للقضية الوطنية أسقية باعتبارها مشكلا دوليا، لكن ذلك لا يمنع بتاتا من حل المشاكل الأخرى ذات الصبغة الداخلية. وفي هذا الصدد، فإن الاستماع إلى مطالب مختلف الحركات الاجتماعية مسألة سنضع الأجهزة المكلفة بتطبيق الخطاب الملكي الأخير على بينة من خارطة طريق بدأت تفرض نفسها، وإن تجاهلها لن يؤدي إلا إلى الدفع بهذه الحركات إلى المزيد من التطرف.

وأخيرا، فإني أعتبر أن للبلاد ملك جديد، لا يُمكن أن يُسير دولة بتنظيمها القديم الذي يكتل تطورها وتقدمها؛ وما المراتب المتأخرة التي يخصصها المغرب في مجالات عديدة إلا دليل على ذلك. لقد تم فتح أوراش مهمة في مجال اللغة وحقوق الإنسان وتحرير الإعلام والتنمية البشرية، فلماذا لا يُعطى ورش الإدارة الترابية للبلاد النتائج المرجوة منه، وبالتالي يكون كل ذلك مقدمة للإصلاحات الدستورية بالبلاد؟

* استاذ بكلية الحقوق بوجدة

عبد اللطيف حسني، مدير مجلة «وجهة نظر» لـ «العالم الأمازيغي»

طرح الجهوية الموسعة قفز إلى الأمام لتجاوز مفهوم الحكم الذاتي غير الناجع لحل نزاع الصحراء



عبد اللطيف حسني

أحلام المجتمع المدني المغربي التي بدأت تشرئب بتطلعاتها نحو حكم ذاتي للجهات المغربية، ومن أجل إفراغ هذا المطلب من مضامينه الحقيقية، تم إبداع مصطلح الجهوية الموسعة. ذلك أنه لأجل اللتتابع في الإختيارات الرئيسية للدولة، فليس هناك جهوية موسعة، إنما هناك إختيار واحد ممكن وهو إختيار منح الجهات المغربية حكما ذاتيا، وهو إختيار يبدو من المستحيل إقراره، مادامت السلطة متمركزة في يد واحدة في المغرب ومشخصة. ومادامت هذه السلطة هي الوحيدة المتفردة بهذه البلاد وعبادها.

● كثرت المسميات للتقطيع الجغرافي، من جهوية، حكم ذاتي، استقلال ذاتي، فيدرالية... وعلى مدى اعتماد هذا التقطيع على معالجة الجهة كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. في نظركم، ماهي الهيكلية المؤسساتية التي يمكن اعتمادها في ذلك؟

● هنالك إختيار واحد كما سبق أن أشرت وهو إختيار منح المغرب بكامله حكما ذاتيا وتحريره من السلطة الفردية المطلقة التي تتحكم في معاشه اليومي وفي كل كبيرة وصغيرة من شؤون هذا الشعب. والمشكل ليس بشكل هيكلية أو مؤسسة الحكم الذاتي للجهات المغربية، بل المشكل يكمن

الولايات المتحدة الأمريكية. فالحكم الذاتي للملوح به من قبل السلطة المغربية لتسوية النزاع في الصحراء، والذي لم يكن المغاربة في حاجة لا لموافقة الأمم المتحدة ولا لموافقة البوليساريو لتفعيله، لم يتحقق على أرض الواقع، لذلك أعتقد أن السلطة بدلا من تعميم هذا الإختيار على الصحراء وعلى المغرب برمته، نراها تتراجع عنه إلى مفهوم غامض سمي بمفهوم الجهوية الموسعة.

● كيف يمكن في اعتقادكم تحقيق التناغم والإنسجام بين طرح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية وبينها وبين ما يسمى بالجهوية الموسعة لباقي المناطق؟

● التناغم والإنسجام لا يتم بين المفاهيم ذات الطابع التجريدي الصرف، ولكنه يتحقق بمقتضى الإرادة السياسية المبسوطة والواضحة وعلى مستوى الواقع. لقد دسترت الجهوية. ولكن السلطة بقيت شديدة التمركز والتركييز في يد المركز، ولم يسفر الأمر عن أية أوجه للتمييز بين الجهات التي قسمت إليها هذه البلاد، وجرى الحديث عن الحكم الذاتي للصحراء، ولكن لم يتم إخراج مشروعه إلى حيز الوجود. والآن يجري الحديث عن جهوية موسعة، ربما من أجل مداعبة

● كيف تقراون مضامين الخطاب الملكي الأخير، من خلال طرحه لقضية الجهوية الموسعة؟ أم ذلك استجابة لمطلب تعميم الحكم الذاتي المطالب به من قبل فعاليات المجتمع المدني؟ أم أن ذلك تم لضرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية...؟

● ليس المشكل في من يصنع الأوهام، ولكن المشكل هو في من يصدق الأوهام. منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي ونحن نستمع لحديث السلطة المغربية عن وهم إسمه الجهوية. والتي رسمت في الدستور المغربي، بدون معنى ولا مضمون. ثم استمعنا في بدايات عشرية هذا العقد لحديث عن الحكم الذاتي للصحراء كوصفة مغربية لحل الأزمة القائمة في المنطقة منذ سنة 1975. ثم تجد الحديث في الآونة الأخيرة عن مفهوم جديد إسمه الجهوية الموسعة. وهذا المفهوم الأخير لا أعتقد أنه تعبير من قبل السلطة المغربية عن إستجاباتها لمطالب المجتمع المدني ولا إستجابة للضرورات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

أكثر ما هو نوع من القفز إلى الأمام لتجاوز مفهوم الحكم الذاتي الذي بدأت تتأكد عدم نفاعته لحل نزاع الصحراء، خصوصا في ضوء نجاح الديمقراطيين في الوصول إلى السلطة في

جون فرانسوا بويسون، رئيس جمعية ألب-أطلس السويسرية، لـ «العالم الأمازيغي»

تأطيرنا يهدف إلى بناء سيكولوجيا متوازنة لدى الطفل

ماهي أهداف جمعية ألب-أطلس التي يتواجد مقرها بسويسرا، وماهي المقاربة التي تعتمدها في مشروع إحداث أقسام نموذجية للتعليم ما قبل التمدرس بإقليم خنيفرة، وما موقع الأمازيغية في هذا المشروع؟ للإجابة على هذه الأسئلة، التقينا جون فرانسوا بويسون، رئيس جمعية ألب-أطلس، وعبدالرحمان عباسي، بصفته مستشار الجمعية ذاتها والمكلف بعملية التنسيق بالإضافة إلى محمد فاضلي، رئيس جمعية العنقاء وهي الجمعية التي تشرف على مشروع إنشاء أقسام ما قبل دراسي.

سعيد باجي

● الغلاف المالي المخصص لعشرات المدارس المعنية، لا يتجاوز 24 ألف فرنك سويسري، الذي يعادل 180 ألف درهم، أي بمعدل ألف درهم لكل قسم يحتوي على 30 طفلاً.

● ماهي أفاق هذا المشروع؟

● تتحدد أفاق هذا المشروع، أولاً، في إمكانية تعميم هذا النوع من التعليم على جميع المناطق التي لا تتوفر على هذه الإمكانيات، وكذا في إنجاز مشاريع تهتم بتأطير المرأة القروية وتنمية معارفها، عبر برنامج محو الأمية، والتحصين بأهمية الحفاظ على مقومات الحياة من تعليم وتطبيب، بشكل يجعلها قادرة على تأطير أبنائها، كما يتحدد الأفق الثاني في محاولة التنمية الإيكولوجية للمنطقة، واهتماماً، في هذا الصدد، منصب على إنشاء سد بمنطقة متش إفسان، نظراً لأهمية هذا المشروع، وما سيوفره من مردودية اقتصادية وسمات إيكولوجية وسياحية، بشكل سيساهم في استقرار ساكنة خنيفرة.

● كلمة أخيرة

● إنني جد متحمس للقضية الأمازيغية، وقد سبق لي أن نظمت مهرجاناً أمازيغياً بمدينة لوزان، والأمازيغية تتوفر على مقومات، ستمكن من إثبات الهوية الأمازيغية. ومن الضروري فتح نقاش وترسيخ هذه مقوماتها الثقافية لدى كل فرد. أعتقد أن هناك عملاً واجب القيام به، وأتمنى أن يكون للإعلام دور فيه بكل نكاه وعقلية سليمة، لأنه لا يمكن تغيير الأمور بعضاً سحرية. فلو تمكننا بكل نكاه من تحقيق مبتغاننا، فسنساهم في خلق جو من التعايش والتسامح، ولما لا المساهمة في بناء القيم الإنسانية، والثقافة الأمازيغية تتوفر على مقومات إنسانية ذات دلالة هامة في الوجود القيمي العالمي.



فرانسوا بويسون

● الهدف من مشروعنا، لا يكمن في تعلم اللغات وتنمية المقدورات المعرفية، كما سبق لي أن ذكرت، بل إننا نركز على بناء سيكولوجية متوازنة لدى الطفل، لتمكينه من فرصة الإختيار والتوجيه المناسب.

● من هم شركاؤكم؟

● تربطنا شراكة مع جمعية العنقاء بمدينة خنيفرة وتعاون أصدقاء ومعارف شخصية وبعض المؤسسات الإقليمية، أما الشريك الرئيسي فهو الذي يقدم للجمعية الدعم المادي اللازم للمشروع، وهو القدرالية الحكومية السويسرية، عبر مديرية التنمية والتعاون.

● كم يصل الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع؟

العنقاء بمدينة خنيفرة.

● ماهي مرامي هذا المشروع بالذات؟

● المشروع هو تمكين الأطفال المنحدرون من الأحياء الهامشية من تعليم في ظروف سليمة. والتعليم الما قبل مدرسي الممتد عبر ثلاث سنوات من عمر الطفل، من أهم المراحل العمرية التي توفر له توجيهها تعليمياً محكماً، وفيها تكون القدرة الإستيعابية لدى الطفل باهرة، وإذا لم نوفر له الوسائل البيداغوجية الضرورية في هذه المرحلة، فيسكون له تأخر على مستوى التعليم والمعرفة. وإذا كان الأمر كذلك، فقد استقرت فكرتنا على مضاعفة هذا النوع من البنات التي يلجها الأطفال من أجل تطوير مقدوراتهم المعرفية، بالإعتماد على بيداغوجية عالمية.

● هل تعتمدون في ذلك على مقرر دراسي؟

● لا نعتمد على أي مقرر، لأن الطفل ما بين 3 و 6 سنوات يحتاج لتعليم عبر بيداغوجية اللعب، ولا يحتاج إلى مقرر دراسي، إنه في حاجة ماسة إلى تقنيات ووسائل بيداغوجية تنمي شخصيته، من حيث تنمية أسكولوجية الطفل، بشكل يحترم فيها الآخر، يقوم بالمجهودات الفردية، وتوازن الجسم من الناحية البيكولوجية... وهذا النوع من التأطير لا يتم عبر عملية التثقيف، بل عبر بناء سلوك وأسكولوجية متوازنة لدى الطفل. وبعد السنة السادسة، يمكن للطفل أن يتعلم اللغات والحساب وغيرها من المواد التثقيفية.

● ماهي المعايير التي تعتمدها لاختيار المناطق التي تستفيد من هذا المشروع؟

● المشروع يستهدف، في بداياته، أطفال إقليم خنيفرة، وخاصة الأحياء الهامشية بالمدينة والقرى النائية.

● بالنسبة للأمازيغية، هل لديكم فكرة لإمجاها في هذه المدارس؟

عبد الرحمان عباسي، مستشار جمعية ألب-أطلس

نحن نراقب تقنيات التلقين ولا نتدخل فيما عدا ذلك

محمد فاضلي، رئيس جمعية العنقاء والتنمية الإجتماعية

عدم تلقين الأمازيغية في هذه المدارس راجع إلى غياب كتاب مدرسي أمازيغي

ومؤطرات لهن إمام باللغة ذاتها



محمد فاضلي

درهم. ثانياً هو أن تكون المربية على مستوى تعليمي لا بأس به، بشكل يشجع الآباء على تسجيل أبنائهم في المدارس ذاتها.

وأن الجمعية تعتمد اللغة العربية كلغة أساسية للتلقين، ثم اللغة الفرنسية، وبرر عدم تلقين اللغة الأمازيغية في هذه المدارس إلى غياب كتاب مدرسي أمازيغي، ومؤطرات لهن إمام باللغة ذاتها، وأعضاء الجمعية مصرون على تغطية جهة مكناس تافيلالت، بعد أن حققت تقدماً ملموساً على مستوى الإقليم.

هذه الأقسام. وأن المنهج الذي يتم اعتماده، هو كتاب "مجموعة الميثاق التربوية"، التي تبنت جدارته في مجال التعليم الما قبل مدرسي، من حيث سلاسته سواء لدى الطفل، أو حتى بالنسبة للمربية، حيث يتم إيصال معلومة للطفل بشكل سهل، وبالتالي هو أحسن منهاج تعتمده الجمعية في عملية التلقين، يقول محمد الفاضلي. علاوة على تنظيم دورات تكوينية للمربيات، والتي يصل مجموع عددها 17 مربية. و أن المشروع يتم عبر المنظور التشاركي مع الآباء، حيث يساهم الآباء بنصيب معين، والجمعية من خلال المنح التي تتلقاها، ودعم ألب-أطلس أو دعم شخصي، فقد يتم توظيف هذه المداخل في السومات الكرائية لمقرات التدريس، وكذا للمسائل اللوجيستية. أداءات الآباء، تتراوح ما بين الإعفاء للعائلات الفقيرة و60 درهما للعائلات المتوسطة الدخل، وتشكل نسبة المعفى 15%. هذا وتعتمد الجمعية، في اختيار المربيات، على معايير تتحدد أولاً في الإلتزام بروح التطوع، لأن الرواتب التي تتقاضاها المربيات هزيلة، وتتراوح ما بين 300 و600

أوضح محمد فاضلي، رئيس جمعية العنقاء للثقافة والتنمية الإجتماعية، التي استقر اختيار جمعية ألب-أطلس، لإشرافها على مشروع إنشاء أقسام ما قبل دراسي، أنه منذ 2005 وعدد الأقسام المنشأة في تزايد، حيث استفاد ما يناهز 86 طفل من هذه العملية، التحقت منها 40 طفلاً بالتعليم الابتدائي، وفي سنة 2006، وصل عدد الأطفال المستفيدين من العملية 96 طفلاً، وفي عام 2007، تم افتتاح مؤسسة المستقبل، استفاد منها حوالي 100 طفل، ومع حلول الموسم الدراسي الفارط، تم فتح مؤسسة أخرى بالكورص، حيث قارب مجموع عدد الأطفال في ثلاث مؤسسات ما يقارب 260 طفل، ومن هذا العدد سيلتحق في الموسم الدراسي المقبل 125 طفلاً. هذا و جاءت العملية في إطار مشروع تنجزه الجمعية بشراكة مع سفارة سويسرا، حيث تم تمويل تسعة أقسام نموذجية أخرى، بمعدل 35 طفل عن كل قسم، أي بمجموع 275 طفلاً، وأغلبية هذه الأقسام تتواجد في العالم القروي، والإمتياز الذي تتوفر عليه الجمعية في هذه التجربة مع السفارة السويسرية، هو أن عدد الإناث يفوق عدد الأطفال الذكور في



عبد الرحمان عباسي

المشروع. ولكن تبقى الإشارة، إلى أنه يتم تلقين اللغة العربية وبعض الحروف بالفرنسية. نحن نراقب تقنيات التلقين، ولا نتدخل فيما عدا ذلك، يوضح عباسي.

وجواباً عن سؤال يتعلق بالخلفيات وراء عدم إمجا الأمازيغية في هذه المدارس النموذجية، قال المتحدث إننا إننا نعطي الأهمية للأمور ذات الأولوية، الأهم بالنسبة إلينا، ليس تعليم الأمازيغية، أو العربية، أو الفرنسية، بل يكمن في تمكين الطفل من كامل الإمكانيات للتعبير عن رغباته، وخاصة من خلال اللعب. مضيفاً يجب أن نوفر الإمكانيات الضرورية لتمكين الطفل من تأطير بيداغوجي متميز، حتى لا يجد أية صعوبة أثناء الإنتقال إلى التعليم الابتدائي، وحتى يكون مهياً أسكولوجياً لتعليم أي لغة بكل سهولة.

منذ أن استقر رأي جمعية ألب-أطلس على إنجاز مشروع إنشاء مدارس ما قبل مدرسي في إقليم خنيفرة، بشراكة مع جمعية العنقاء المحلية، وأنا عملت جاهدة من أجل إنجاح المشروع، لقد بذلت مجهودات كبيرة وإمكانيات ضعيفة، من خلال مضاعفة فتح أقسام لهذا النوع من التعليم، إما من خلال استئجار منازل خاوية، أو استعمال حجر فارغة لبعض المؤسسات التعليمية الإقليمية. وقد استقرت الفكرة على إنشاء بنات تعليمية لصالح الأطفال، ساهم هذا المشروع في تشغيل عشرات المؤطرات، ولو أن ذلك يتم بالروح التطوعية، أو بتلقين أجرة رمزية، كما أن أبناء الأطفال يشاركون بأنفسهم في دعم هذا المشروع عبر أداءات شهرية، تتراوح ما بين 0 صفر درهم للعائلات المعوزة و60 درهما للعائلات التي تتوفر على مدخول لا بأس به. موضحاً أن ذلك يتم بدون الإعتماد على منهاج دراسي، كما يتماشى و احترام المنظومة التعليمية وفق استراتيجية تعتمد بالأساس على تطوير مقدورات الطفل، وهذا لا يتطلب مقرراً دراسياً، يقول عبد الرحمان عباسي.

أما عن آليات مراقبة المتدخلين للمشروع، فتعتمد على محاضر وزيارات ميدانية التي تتوزع على الأحياء الهامشية لإقليم خنيفرة. إلا أنه عاد ليؤكد أنهم لا يتدخلون في أمور المادة الدراسية، سواء أكانت اللغة أو المقرر المعتمد من قبل الجمعية المحلية التي تشرف على إنجاز

كدناوي أمينة، رئيسة الجمعية المغربية للإدماج المهني والمقاولاتي للنساء والشباب، لـ «العالم الأمازيغي» الجمعية قدمت الدعم النفسي للأمازيغ لحظات زلزال الحسيمة العديد من المقاولات تديرها نساء أمازيغيات

حاورتها
رشيدة
أمزيك



أمينة كدناوي رفقة وفد نسائي إفريقي

جهة كانت.
● كيف تواجه المرأة هيمنة الرجال على أكبر المشاريع الاستثمارية؟
● أولاً، يستوجب على كل امرأة دخول غمار سوق الشغل وأن يكون لديها مقدار كافي من التكوين والخبرة.
وبالنسبة لخارج المغرب فالعديد من المقاولات تديرها نساء أمازيغيات، كما أن العديد من المناطق الأمازيغية يوجد بها نساء يعملن في العديد من المجالات، سواء الفلاحة أو الخياطة أو النسيج، فالمرأة المغربية بصفة عامة امرأة مكافحة وتعمل بجد واستطاعت تحقيق ذاتها من خلال مشاريع بسيطة جدا على سبيل المثال تمرکز بانشاعات «البغري» في جميع شوارع المدن الكبرى، وهذا دليل على أنه ليس من الضروري أن يكون المشروع ضخماً.

ومن جانب آخر هناك مجموعة من النساء المهاجرات بإسبانيا أو هولندا استثمرن في مشاريع داخل المغرب، وكما أشرت إلى ذلك فأغلب المشاريع والإستثمارات الضخمة تديرها النساء وليس الرجال.

● كيف ترين واقع المقاولات النسائية وماهي آفاقها المستقبلية؟
● أرى أنه بقدر ما تعتمد المقالة على دراسة مدققة بقدر ماتكون ناجحة، وشخصياً أشجع مقالة المهين، كما أشجع المرأة على ولوج المهين الحرة التي تتقنها وتتنق خباياها، لأن ولوج سوق الشغل ليس بالأمر الهين أو السهل، والمثل يقول «فاقد الشيء لا يعطيه»، فأي شخص سواء كان امرأة أو رجل يجب أن يكون مؤهلاً لأي مجال يريد الإستغلال فيه.

● حسب تجربتك ماهي الصعوبات التي تواجه المرأة المقاولة؟
● فعلا هناك صعوبات ومشاكل، أولها مشاكل التسويق، لهذا تعمل الجمعية على تنظيم مهرجانات ومعارض لخلق فرص لنساء من أجل تسويق منتوجاتهن، كما نقوم بتوجيه النساء من أجل تسويق منتوجاتهن خارج الوطن، ونعمل على الحفاظ على الأرباح التي تحصل عليها النساء وعدم إستغلالها، لهذا نعمل على تكوين المرأة والدفع بها لأن تكون مستقلة مادياً وأن تشرف على بيع منتوجاتها بنفسها وأن تتحمل مسؤوليتها، ودورنا يتمثل فيما هو تنظيمي فقط.

ولهذا نحظى بدعم وزارة التنمية الإجتماعية، بحيث حصلنا على تمويل منها في إطار مكافحة ظاهرة التسول، وبالفعل استطعنا خلق مشاريع مدرة للدخل لبعض المتسولات، بلغ عددهم ثمانية وسبعون امرأة بغض النظر عن الفتيات اللواتي انخرطن في التكوين وتم إدماجهن في سوق الشغل وقد شملت هذه المبادرة أهم المدن المغربية كإدار البيضاء ومكناس وصفرو...
● هل الإشارة إلى جنس المرشح عند تقديم طلبات القروض للمؤسسات المالية بشكل حاجز أو كإحجام أمام تطلعات المرأة المقاولة، ولماذا ترفض بعض المؤسسات البنكية التعامل مع النساء المقاولات؟
● اعتقد أنه إن قدمت مقالة مشروعاً مدروساً فليس هناك أي مشكل في منحها التمويل، وحين آتحدث عن المشاريع، فإنني آتحدث عن المشاريع التي تقل تكلفتها عن خمسين ألف درهم، هناك مجموعة من المؤسسات البنكية الخاصة بالقروض الصغرى التي تقوم بتمويل نساء حاملات للمشاريع الناجحة، ومن طبيعة الحال فأي مشروع غير مدروس وغير واقعي فلا يمكن تمويله من أي

لمدة عشر سنوات، وأغلب هؤلاء الطلبة ينحدرون من الجنوب وهم أمازيغيون، فهم بالنسبة لنا كجمعية وسيط داخل جل المناطق الأمازيغية بالجنوب.

كما أنني لست غريبة عن الأمازيغية فأمي أمازيغية من اشتوكا أيت باها، وأفهم جيداً الأمازيغية كما أنني أجيد التحدث بالريفية، وأتذكر بالمناسبة لحظات زلزال الحسيمة، حين قمنا بتقديم الدعم النفسي والمادي والتأطير لنساء أيت قمرا وأيت عبدالله... الخ.

كما قمنا بالإشراف على توزيع الخيام التي توصلت بها الجمعية من المانيا وهولندا، وقمنا بمرافقة العائلات خصوصاً الشباب والنساء والأطفال طيلة تلك الفترة، لأن دورنا كجمعية هو التدخل في الوقت المناسب وتقديم المساعدة عند الضرورة بتعبئة كل طاقاتنا والإمكانيات المتوفرة لدينا، وفي هذا الإطار تتوفر الجمعية على أخصائين في جميع التخصصات والمجالات والكل يعمل بشكل تطوعي.

● ماهي أهم مجالات تدخل الجمعية؟
● كما قلت، الجمعية تعمل في جميع الميادين فهناك المجال الإقتصادي والمتمثل في خلق المقاولات والتكوين إلى جانب المجال الإجتماعي والمجال القانوني كذلك والذي هو من تخصص جمعية العمل النسائي.

وأهم ما تركز عليه الجمعية هو الإستقلال الإقتصادي للمرأة، لأن كلما كانت المرأة مستقلة اقتصادياً كلما كانت بعيدة عن المشاكل القانونية، خصوصاً ما له علاقة بالأسرة، وبذلك نحن نحاول الإهتمام أكثر بالجانب الإقتصادي للمرأة حفاظاً عليها وعلى أطفالها من الضياع بين المحاكم، كما أننا نقوم بتكوينها والبحث عن عمل يناسب قدراتها لحمايتها وحماية أبنائها.

● كيف يتم تبصير مشاكل التمويل من طرف الجمعية؟

● بالنسبة لنا ليست هناك مشاكل فيما يخص التمويل، فنحن نقوم بخلق شراكات مع جمعيات جهوية بكل مناطق المغرب من أجل تسهيل عملية التأطير، وفي هذا الإطار قمنا بشراكة مع جمعية الإتحاد النسائي الذي ترأسه عزيزة العمري وهي المنسقة الجهوية للجمعية في الشمال، ونحن نحترم الخصوصيات الإجتماعية والثقافية لكل منطقة ونعمل على احترام الثقافة المحلية ونقوم بحملات تحسيسية من أجل حماية التراث المحلي والبيئة، فمثلاً بالجنوب قمنا بتنظيم مهرجانات تحت شعار «حماية الواحة» ومن خلالها نحاول توعية المرأة بالإهتمام بالمنتوجات المحلية كالزربية مثلاً، كما نقوم بتعريفهم بكيفية تسويق منتوجاتهم، ومن طبيعة الحال هذا يتطلب تمويل مادي ودورنا كجمعية هو البحث عن تمويل لهذا نلجأ إلى رؤساء الجماعات وبعض العائلات التجارية والميسورة ولكن كل ذلك في إطار ما يعرف بالقروض.

● كيف جاءت فكرة تأسيس جمعيتكم؟ وماهي أهدافها؟

● تأسست الجمعية المغربية للإدماج المهني والمقاولاتي للنساء والشباب بالمغرب في 17 شتنبر 2003 مباشرة بعد وفاة الرئيس المؤسس ريمان وهو استاذي بباريس، لأن الإنطلاقة الأولى للجمعية كانت من فرنسا منذ سنة 1982.

وتسعى الجمعية إلى تحقيق أهداف عامة وخاصة، يمكن أن أذكر من بينها مكافحة كل أشكال العنف والتهميش والدعوى إلى احترام الإنسان والقيم الأخلاقية وترسيخ ثقافة التسامح والتضامن والحوار مع الآخر ومكافحة كل أشكال الفقر لدى المرأة والشباب على السواء، من الجانب الفكري أو المادي أو المعنوي وذلك عن طريق التعليم والتوجيه والتأطير والتكوين.

وينصب اهتمامنا في الجمعية ينصب بالخصوص على فئتي النساء والشباب، و الجمعية ترفع بهذا الخصوص شعار «لا لتهميش الشباب»، وندرج الشباب ضمن الفئات المستهدفة ونعمل على فتح مجال التكوين أمامهم في مختلف المجالات وذلك بالنسبة لغير المكونين، أما بالنسبة لحاملي الشواهد العليا، فنحاول وضع استراتيجية معينة وخطة عمل من أجل تكوينهم حسب متطلبات سوق الشغل وحسب التوجه والشهادة المحصل عليها وكذلك حسب ميولات كل واحد والعمل الذي يرتاح له.

ومنحت لأغلب الشباب فرصة الولوج إلى العمل والحصول على فرصة التدريب بتعاون مع مؤسسات ومقاولات، مما ساهم في خلق مقاولات شبابية في جميع المجالات، فالجمعية ساهمت بشكل كبير في مساعدة الشباب في بلورة مشاريع مدرة للدخل.

● مانوعية الخدمات التي تقدمها جمعيتكم للمرأة المقاولة؟

● أولاً، وقبل أن تصبح المرأة مقالة فالجمعية تشجعها على خلق المقالة وعلى خلق تعاونيات ذات النفع.

فبالنسبة للمرأة الأمازيغية، سواء بشمال المغرب أو جنوبه، نعمل على فك العزلة عنها وتوعيتها وذلك بالنظر إلى الوسط الذي تعيش فيه، كما قمنا بخلق تعاونيات وسيطة، كتعاونية الكسكس والتي تم خلقها في البداية من طرف ست نساء، قدمت لهن الجمعية الدعم المادي، مما ساعد على تطوير التعاونية إلى أن أصبحت تتعامل تجارياً مع مجموعة من الفئات الموجودة بالمنطقة. فدور الجمعية هو تكوين المرأة والفتاة والمساهمة في محو الأمية الوظيفية.

● أنتم تشتغلون في مناطق ناطقة بالأمازيغية، كيف تتفاعلون مع الوسط؟

● في المناطق الناطقة بالأمازيغية هناك مساعدون للجمعية فيما يتعلق بالتواصل وأغلبتهم من الطلاب بالجامعة بحكم معرفتي بهم خلال ممارستي للتدريس بالجامعة بمدينة مراكش

Imazighen d Lyautey Arummi

الأمازيغ وليوطي الفرنسي



صدر للزميل سعيد باجي، مؤلف جديد باللغة الأمازيغية، تحت عنوان «الأمازيغ وليوطي الفرنسي». وقد أشرف الفنان التشكيلي الأمازيغي محمد السعيد على وضع الغلاف الخارجي وتصميم الكتاب، الذي يضم سبعة فصول، كما ذيل بمجموعة من المراجع النادرة. المؤلف عبارة عن دراسة، استعرض فيها المؤلف أهم المحطات التاريخية، في عهد الإقامة العامة الفرنسية، التي

عنت بملف الأمازيغية، سواء في مجال القضاء، أو التعليم أو الإعلام، بدءاً بمجموعة من الظواهر القانونية، مروراً بإدماج الأمازيغية ببوليج أزرو، عام 1927، وما شغله الإعلام، من وظائف استعمارية. الدراسة تناولت أهم أطوار المسلسل الهادف إلى تكوين نخبة مدنية وعسكرية بربرية، ونهج الإدارة الفرنسية لسياستها البربرية، تعتبر بحق مبادرة لصيانة الذاكرة وإحيائها، بشكل يمكن من الحفاظ على أن يظل الفخار وضياء، وأن تستجمع شذرات هذا الموضوع، مع تناولها بالبحث والنقد، مع استقصاء كل ما يتعلق بوضعية الأمازيغية في ذلك العهد وتمحيز أخبارها وأثارها، مستعينا في ذلك بمجموعة من المراجع، على قلتها، وكذا على بحث ميداني، انطلاقاً من استجابات وتصريحات حصل عليها المؤلف ممن عايشوا عهد الإقامة العامة الفرنسية.

نساء أكماس جماعة ابن صميم إقليم إفران يطالبن بإعادة النظر في طريقة تقسيم أراضي الجموع

رفض اتخاذ أي قرار لفض النزاعات، باكماس جماعة ابن صميم إقليم إفران، رغم وجود دورية وزارية والتي وجهت للجموع، لكن طبقت لفض نزاع نساء أيت يوسي بنواحي فاس فقط، كما استفادة نساء الحاجب والتي لا تبعد إلا ب 20 كلم عن إفران، إضافة إلى استفادة نساء زاوية سيدي عبدالسلام على بعد 200 متراً من إفران أيضاً.

كما أن تقسيم التعويضات شملت الذكور فقط دون النساء، بحيث تم إقصاء الأرامل وذوي الحاجة الماسة، كما تم تقسيم التعويضات على الدواوير وليس على الرؤوس.

واستنكرت الورقة بشدة هذا التصرف ولاسيما أن الذكور يستعدون للإستفادة مما تبقى من التعويض، ضاربين عرض الحائط حقوق المرأة.

وفي الختام تطالب، العقويي من خلال الورقة، بإعادة النظر في الشروط التي يجب أن تتوفر في نواب الجماعات للحفاظ على مصير القبائل، ووتعلق أمل النساء في قرار وزير الداخلية في شأن التقسيم.

في إطار الوقفة الإحتجاجية التي نظمتها النساء المحرومات من حقوقهن في الأراضي السلالية أمام البرلمان يوم 27 نونبر الماضي، صرحت فاطمة لعقيوي، رئيسة جمعية نساء أكماس إقليم إفران للجريدة أن عمالة إفران أصدرت يوم 26 نونبر الماضي تعليمات صارمة لأرياب النقل لعدم نقل النساء إلى الرباط قصد منعهن من المشاركة في الوقفة.

وفي ورقة توصلت الجريدة بنسخة منها، أكدت لعقيوي أنه رغم الشكايات والملاحظات والتعرضات عند مجلس الوصاية والسلطة الوصية منذ سنة ونصف، إلا أنهم لا يزالن مقصيات من تعويضات أراضي الجموع رغم أن الأمر لا يقتصر على إستغلال أراضي الجموع، وإنما يتعلق بتقويضات تؤدي ثمنها من طرف الأجانب.

وتضيف العقويي حسب الورقة أن نواب الجماعات رفضوا الإعتراف بدورية وزارة الداخلية رقم 2002/2007 والتوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول أراضي الجموع.

وفي نفس السياق، تقول الورقة أن مجلس الوصاية

تاريخيات



عبدالله بوشطارت

في كتابه Combats pour l'Histoire يختصر المؤرخ الفرنسي المرموق لوسيان فيفر التاريخ كحاجة إنسانية لا محيد عنها، لابد للإنسان أن يعود إليه في كل وقت وحين ليس فقط لقراءة أحداث الماضي وتتبع أخباره وإنما لبناء ذهنية الحاضر على أسس متينة لاستشراف المستقبل في وضعية سليمة. ومن تمة، فإننا سنحاول من خلال هذه الزاوية العودة إلى الماضي أو إلى التاريخ إن صح التعبير ونحاول أن نحيا معه من جديد و نتفاعل مع أحداثه وسياقاته، العودة إلى التاريخ في الهنا والآن تكتسي لدينا أهمية بالغة، لما بات ينطرح أمامنا اليوم من مستجدات وتحولات سريعة ومتسارعة، إضافة إلى تفشي ظاهرة الانتقائية في التعامل مع الماضي التي تزعج التاريخ وتوسع من رقعة لا أماكن الذاكرة في ذاكرة المجتمع المغربي، وتخدشها خدوشا تمتد إلى تهديد صرح الهوية الذي يتغذى منها - أي الذاكرة- ويشرب من التاريخ... أو كما يقول جاك لوغوف "إن الذاكرة تمون التاريخ". سينهجس هذا الركن إذن إلى معالجة قضايا تاريخية مختلفة غير متصلة في الزمان والمكان والموضوع... لكنها مشتركة في كونها تنطلق من متون مصدرية تاريخية لا شكوك في مصداقيتها العلمية وأمانتها التاريخية... قضايا تسلط المزيد من الأضواء على مواضيع مختلفة ومتنوعة من تاريخ وحضارة المجتمع المغربي بطريقة مقتضبة وسريعة، في السياسة والثقافة والاقتصاد والذهنيات والمناخ والحرب والسلام وغيرها من المواضيع المختلفة...

● ماذا كان يأكل المرابطون؟

يكاد يكون تاريخ دولة صنهاجة الصحراء الملتزمين معروفا إلى حد ما في أوساط المدرسين والمتعلمين في بعض جوانبه، بحكم قوة رسوخه في الأذهان بفعل استمرار ملامح تاريخهم وبصمات حضارتهم إلى اليوم، ونعرف عنهم أنهم جمعوا الأحجار وجلبوا المياه وبنوا مراكز الصحراء، وبنوا معها الدولة المغربية المالكية المذهب وغزوا الأندلس و انتصروا في الزلافة... هذا كل ما سطر في الكتب المدرسية الرسمية، إلا أن الصنهاجة هؤلاء لديهم قيم وعادات وتقاليد نقلوها من الصحراء ولم يفارقوها حتى وهم يتجولون في حدائق قرطبة واشبيلية، منها على سبيل المثال قضية النعام...، وأهم ما يلفت نظر الباحث في الزمن المرابطي هو تركيز المؤرخون أو الإخباريون على نقل عادات وتقاليد الملتزمين وخاصة وضعية المرأة في مجتمعهم وكذلك تغذيتهم... وعن هذه الأخيرة يجمع أصحاب المسالك الذين عبروا الصحراء أن البعض من قبائلها -أي الصحراء- لم تر الخبز أو الدقيق وربما قد ينفذ عمر أحد الصنهاجيين ولم يتذوقه، فابن حوقل صاحب صورة الأرض يقول: لا يعرفون الطعام ولا رآوا الحنطة ولا الشعير ولا شئنا من الحبوب- (ص 83)، أما البركري أبو عبيد الله الذي يعتبر أهم من نقل لنا أخبار وأفنية عن المرابطين، فيقول في معرض حديثه عن لمتونة: "...وليس يعرفون حنثا ولا يزرعون زرعاً ولا يعرفون خبزاً، ينفذ عمر أحدهم ولا رأى خبزاً ولا أكله... (المسالك والممالك ج 2 ص 857). إن فمنا كان يأكل هؤلاء؟" تجيبنا جل المصادر الجغرافية والتاريخية وتتفق كلها على أن عيش أهل الصحراء كان باللحم واللبن أو على الأصح على القديد واللبن على حد قول الأستاذ حافظي حسن علوي. ابن خلدون في العبر يقول عن الصنهاجيين هجروا التلول وجفوها، واعتاضوا منها بالأنعام ولحومها أنتاباها عن العمران "العبر جزء 6. ونفس الشيء أكد البركري حين قال عن لمتونة أن عيشهم من اللحم واللبن، إضافة إلى مادة أساسية لديهم وهي الفخر بكل أنواعه. هذا وبالرغم من بساطة التقاليد الغذائية عند صنهاجة الرمال وشطف عيشهم، إلا أن ذلك ينعكس إيجابيا على صحة أبدانهم ومعدل أعمارهم وهي الملاحظة التي أدها ابن خلدون في مقدمته حين قال: "وتجد مع ذلك هؤلاء الفاقدين للحبوب... أحسن حالا في جسمهم وأخلاقهم من أهل التلول المنغمسين في العيش فالواتهم أصفى وأبدانهم أنقى وأشكالهم أتم وأحسن". المقدمة ص 110. ويهدأ يكون ابن خلدون وآخرون من نقلو لنا أخبار من سبقونا قد وفروا للباحثين معلومات مهمة يمكن أن تشفي غليلهم في مجالات مختلفة من تاريخ وحضارة المجتمع المغربي المرتبطة أساسا بالذهنيات والعادات والصحة والأنواع وغيرها...

● منظومة سوس ومنظومة فاس

شكل حدث وصول السعديين إلى دفة الحكم ودخولهم مدينة فاس أواسط القرن 16م منعطفا حاسما في تاريخ المغرب، وبداية مرحلة دقيقة وحاسمة منه، باعتبارها مرحلة تحول وتغيير ملامح المجتمع المغربي بلغة جاك بريك. وأهتم باحثون كثر، أجانب ومغاربة، بدراسة هذه المرحلة من مختلف زوايا النظر، لكن الجميع يسعى إلى تفسير صعود أشرف بلدة مغفورة في أقصى الجنوب - لا يعرفهم أحد- بمنطقة درعة إلى سدة الحكم، ونهاية حقبة دول العصبية الكبرى بالمغرب. فالبعض يرجع ذلك إلى قوة الأشراف وصعود نجمهم بعدما عمت الأزمة البلاد خاصة مع دخول الكفار إلى سواحل المغرب، والبعض الآخر إلى انتعاش الصوفية - والتي استفادت من نفس الأزمة- في شخص حركة محمد بن سليمان الجزولي والتي اكتسحت المغرب حينئذ وجمعت الآلاف من المريدين والأتباع... أما البعض الآخر فيربط ذلك التحول بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت في صالح الجنوب المغربي مهد السعديين، ودخول السلاح الناري بفعل حيوية تجارة التهريب بسواحل الجنوب... أما البعض من الباحثين فلا يعطون لهذا التحول قيمة كبرى ويعتبرون دولة السعديين هي استمرار دولة العصبية "البربرية" تلميحا إلى عصبية جزولة.

وكرت الدراسات والأبحاث، ومازالت، حول هذه الفترة التي تغيرت بالبحث والتوثيق، إلا أن السؤال الذي نود طرحه في هذا الصدد هو نفسه الذي طرحه الأستاذ لطفي بوشنوف في كتابه "العالم والسلطان" هو: ما لذي جعل علماء فاس يرضون ببيعة محمد الشيخ السعدي في الوقت الذي اكتسح فيه هذا السلطان الحارزم أغلبية مناطق المغرب؟ هل مرد ذلك إلى تفصيل شرط من شروط الإمامة الكبرى على الآخر؟ أم أن الأمر فيه عوامل أخرى؟ لقد تمسك علماء فاس كالأوراق والوثائق والوثائق والوثائق ببيعة السلطان الوطاسي الذي تلاشت سلطته ولم يعد يحكم حتى مدينة فاس أو على الأقل أحد أقاليمها، يبدو الأمر مخيفا، علماء وفقهاء يتحدون سلطان قوي وآلاف من جيوش القبائل والمتصوفة يتوجسون إلى دخول فاس عاصمة الملك بالمغرب.

نعود إلى بوشنوف، وبعبارة تعرف على أن العلماء والفقهاء الذين اصطحبوا محمد الشيخ السعدي إلى فاس، كانوا بالأساس القريب تلاميذ هؤلاء العلماء بفاس، فهل يقبل المعلم بتمرد التلميذ أو الشيخ بالمريد؟ أو ما يسميه ميشيل فوكو بسياسة قتل الأب وقد عبر بوشنوف عن ذلك في قالب الصراع بين المدرسة الفتية والمدرسة العتيقة. رفض علماء فاس ببيعة السعديين في المرة الأولى بالرغم من انتصاراتهم وقوتهم جعل السعديون يعودون أدراجهم ويمهلوا أهل فاس لعلمهم يراجعوا قرارهم مخافة من إراقة الدماء. وبعد أربع سنوات أو أقل عاد جيش محمد الشيخ إلى محاصرة فاس سنة 1549، وتكرر نفس المشهد، رفض العلماء إعطاء البيعة بالرغم بعث مراسلات عديدة بينهم وبين السلطان السعدي، إلا أن هذا الأخير اقتحم المدينة وانتزع البيعة بحد السيف، وقطع رقبة معارضة.

المهم في هذه النازلة، هو حضور الاختلاف الثقافي الكبير بين الذين تشبثوا ببيعة سلطان ضعيف وبين المطالبين الجدد بها، فهؤلاء يحتكمون إلى العرف عكس علماء فاس الذين يحتكمون إلى الشرع، ثم أن الذين يباعوا أشرف تلاميذهم ببيعة بختلافهم في اللغة والثقافة عن فقهاء فاس، إضافة إلى انخراطهم في الحركة الصوفية التي تضيء على الممارسة الدينية نوعا من التقاليد المحلية العريقة.

وذلك ما فطن له علماء القرويين الذين لم يستسيغوا تحكيم هؤلاء البدو "البربر" في المغرب وعارضوا دخولهم إلى فاس، إلا أنهم فشلوا أمام تلامذتهم الذين أقدموا على نقل عاصمة الملك مباشرة بعد ذلك من فاس إلى تارودانت ثم مراكش بالقرب منهم. فهل اتضح السبب؟

حماد بيزماون أحد رواد الأغنية الأمازيغية بسوس، سطع نجمه في السبعينات ولا زال رفقة أخته المحبوبة «لوطار»، يصارع الزمن من أجل أن يبقى فن الروايس، على نفس الإيقاع الذي كان عليه فيما مضى، التقيناه بمناسبة منحه جائزة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية برسم سنة 2008، وكان لنا معه الحوار التالي:

حماد بيزماون لـ «العالم الأمازيغي»

الجمهور لم يعد يميز بين الأغاني فقط يصفق



● حواره عبد النبي إسماعيل

● بداية نريد أن يعرف قراؤنا من هو الرايس بيزماون؟
● إسمي أحمد بيزماون، كنت أدرس في المدرسة ولما مات والدي سنة 1962 غادرته وولجت ميدان الصيد البحري، وعدة مهن أخرى وكان لي ميول نحو العزف على "لوطار" كما كنت أنظم قصائد شعرية بتمازيغت رفقة أبناء الدوار، وساعدني على ذلك إستماعي إلى أغاني الشعراء الكبار بسوس، وبعد مدة التقيت بأحد أصدقاء الرايس "الحاج البنسبير" وطلبت منه أن يسأل الرايس البنسبير، إن كان يرغب في ضمي إلى فرقته الموسيقية، وقد أعطته شريطا يضم بعض الأغاني التي نظمتها لإيصالها إلى البنسبير، ولما استمع إليها هذا الأخير سأله عني بعد أن أعجب بأغاني فاشتغلت معه منذ ذلك الحين، وبعد سنتين ونصف معه كونت فرقتي، وأصبحت محبوبا لدى الجمهور.

● ومالسر وراء انهيار الجمهور بأغانيك؟

● في تلك الفترة كنت أتناول في قصائدتي مواضيع بعض القضايا المرتبطة بالثقافة المغربية والحسد، وكل الأحاسيس الجميلة لدى الإنسان كالحب والصدقة والجوار، والناس أعجبتهم هذه المواضيع، ولا أتحدث دائما عما يقع لي، ولكن أتصور ذلك من خلال تجربة الحياة.

● تعلم أن مرحلة السبعينات كانت الأبرز لدى الرايس بيزماون، لماذا؟

● في تلك المرحلة كان للغناء دوقه الخاص، ليس مثل الآن، الناس في تلك الفترة ليس فيهم "الطبع" كما اليوم من خلال شراء الأراضي والذهب وغيره، في تلك الفترة الناس لا تشتري سوى الأكل والأغاني، أما الآن فلا أحد يهتم بالموسيقى، كما أنني قمت بنوع من التجديد في الموسيقى الأمازيغية حيث لاحظت أننا قضينا الكثير من الوقت في العزف على "لوطار" و "الرباب" ففكرت في إضافة بعض الأشياء على هذه الآلات مثل "البانجو" و آلة "طام طام" التي لم تكن في تلك الفترة سوى عند "ناس الغيوان" وجبل جباللة، ورغم إنزعاج بعض الروايس من هذه المسألة فقد عرفت نجاحا وأصبحت اليوم ضرورية، والآن تطور الأمر إلى أكثر من ذلك حيث أصبحت الآلات جديدة يستعملها الروايس، كما ساهم ظهور "الكاسيط" بدل "تورن ديسك" في النجاح الذي لقيته أغاني بيزماون في تلك الفترة.

● سمعنا أن هناك أبحاث أقيمت حول أغانيك، هلا حدثنا عن هذا الأمر؟

● نعم في سنوات الثمانينات، قام بعض الطلبة بانجاز أبحاثهم حول قصائدتي، حيث تمت ترجمة البعض منها إلى العربية، وهناك من قام بإعادة إنتاج قصائدتي، تم هناك من قام بسرقتها دون إذن مني.

● قلت أنه تمت سرقة أغانيك، كيف؟

● نعم هناك مجموعتين لا أدري ماذا سافعل معها، أولها مجموعة "لوباز" التي قامت بإعادة غناء قصائدتي دون أية موافقة مني، وقد قدمت الملف إلى المحكمة وحكمت بضرورة تعويضني عن ماتمت إعادته من أغاني، تم أعطيت ما مجموعه ثمانية قصائد لمجموعة "إيمغران"، غير أنهم سجلوا عشرة قصائد، ولا تضم سوى ثلاث قصائد مما تم التنصيص عليه في عقد الإتفاق، وقاموا بقرصنة حوالي سبعة قصائد لم يتم الإتفاق عليها، وفي الأيام المقبلة سافتح هذا الملف لدى المحاكم.

● وكيف يمكن معالجة هذا الأمر حيث كثيرا ما سمعنا أن أغاني فلان تمت سرقتها وغير ذلك؟

● أولا هو إخلال بالإحترام الأخلاقي الواجب للشخص، وثانيا هؤلاء يريدون كل شيء لأنفسهم فقط ولا يهتمهم الآخر، الربح المادي هو دافعهم الأول، تم أن النقابة هي التي يجب عليها مراقبة وتتبع مثل هذه المشاكل.

● هل مشكل إعادة قصائد وأغاني الآخرين مرتبط بشهرة الذين تغنوا أحمد بيزماون به أم أن هناك مشكل أبعاد الكلمة، أم ماذا؟

● لا يمكن لأي شخص أن يقوم بإعادة أغاني "بويكر أنشاد" مثلا بنفس اللحن والصوت ونفس الآلات، رغم القيام بذلك بالآلات عصرية فإنه من الصعب أن يكون في مستوى الشخص الذي غناها في الأصل، ومن الممكن أن يتم القيام بأكثر مما قام به صاحبه، لكن هؤلاء لم يقتربوا حتى من الطريقة التي غنى بها صاحبها تم أن الجمهور لم يعد يميز بين الأغاني فقط يصفق، ولكن هناك مجموعات لها موقعها المتميز في الساحة مثل "إنزازان" فرغم شبه غنايتهم في الساحة فمكانة أغانيهم لازالت حاضرة، تم هناك مشكل قلة الكلمة الشعرية لدى المجموعات الغنائية العصرية.

● هل تفكر في إصدار ديوان شعري يضم جميع قصائدك؟

● أفكر في هذا الأمر، وكنت قد بدأت بكتابته بالحرف العربي، ولكن اليوم عندما زرت المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتم تكريمي، عرضت عليهم هذا الأمر وطلبوا مني كتابته بتيفيناغ، ولزلت أفكر في هذا الموضوع.

● هل هناك من إنتاج جديد لك على مستوى الأغنية الأمازيغية؟

● الجديد متوفر، غير أن المعرقل هو مشكل "القرصنة"، ولكن سأحاول تسجيل قرص جديد لأن مشكل القرصنة لن ينتهي، وبالتالي فلا يمكن أن تغادر الساحة بسببه.

● تم تكريمك في مهرجان تيفانين، ومن طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية هذه السنة، كيف جاء ذلك؟

● هذا يحسنا بقليلة ما أنتجناه، ويشجعنا على الاستمرار، فإذا تذكرك الناس من الواجب أن تعبرهم عن هذا الإهتمام ونشكرهم جميعا، وأكثر من ذلك وجدت في أحد الكتب المدرسية التي أصدرها المعهد الملكي واحدة من قصائدتي المعنونة ب "إنغياغ ومراكنك أمان ورسول زراغ" وفي صورتني وقد أفرحتني هذا الأمر كثيرا.

● الرايس حماد بيزماون كلمتك الأخيرة؟

● أشكركم كثيرا على هذا الإهتمام، وأشكر كل من أبدى اهتمامه بالفنان الأمازيغي كيفما كان، ونعدكم بالجديد إنشاء الله.

Le Monde Amazigh

العالم الأمازيغي

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEIKH -DEPOT LEGAL: 2001/0008-ISNN:1114-1476 - N°103 Décembre 2008/2958 - PRIX: 5 DH /1,5 EURO

Hommage au poète et historien amazigh Ali Sadki Azayku

Le 15 novembre 2008, les associations Asays et club Adlis ont organisé une rencontre en hommage au poète et historien amazigh Ali Sadki Azayku. Dans la belle salle de la Bourse de Travail de Saint Denis, les chercheurs invités, Madame Tassadit Yacine (EHESS), Claude Lefébure (IISMM) et Didier Le Saout (Paris VIII), ont abordé tous les aspects de la production intellectuelle et poétique du regretté ainsi que son parcours militant pour la revendication amazighe au Maroc.

Dans son intervention, madame Tassadit Yacine, qui a bien connu de près le défunt, précise qu'Ali Sadki Azayku lui rappelle Mouloud Maameri, figure emblématique de la culture berbère en Algérie. Ce sont des figures qui dépassent les générations, annonce-elle. Les deux hommes avaient le mérite et la capacité d'utiliser leur éducation moderne en matière des sciences humaines en faveur de la cohabitation des cultures présentes en Afrique du nord à savoir, le berbère, l'arabe et le français, avec bien évidemment les particularités qui distinguent chacun des deux figures du "Maghreb" pluriel. Pour T.Yacine, Ali Azayku représente l'exemple de l'intellectuelle qui demeure fidèle à ses convictions et qui ne recule jamais. Dans ce sens, il a sacrifié sa liberté pour ses convictions.

De son côté, Claude Lefébure, connu par ses traductions d'une vingtaine de poèmes d'Azayku, met l'accent sur l'aspect littéraire de l'œuvre de ce rénovateur de la poésie amazighe du sud du Maroc. Il l'a qualifié de "Poète de la solitude collective" car il aime écrire la nuit, seul, souvent en marchant et en cherchant des rythmes qui s'inspirent de la poésie amazighe de sa région natale. Mais, notre poète ne se contente pas de respecter la métrique de la poésie amazighe orale, il la bouscule de l'intérieur et lui donne un aspect nouveau. Si Lefébure réussit à traduire les poèmes d'Azayku, malgré les difficultés énormes que pose ce genre de travail, c'est par ce qu'il maîtrise le français dans sa dimension poétique et ait de bonnes connaissances en berbère du sud du Maroc, « Tachelhit ». Il considère que le texte qui est poème dans la langue du départ doit rester poème dans la langue d'arrivée.

La troisième communication est celle de Didier Le Saout. Ce chercheur, contrairement aux deux premiers, ne connaissait pas Ali Sadki Azayku à titre personnel. Mais lors des entretiens qu'il effectue avec les militants associatifs du mouvement amazigh au Maroc, le nom d'Ali Sadki Azayku revient régulièrement, avec des degrés différents, dans les paroles des interviewés. Selon D. Le Saout, l'arrestation et emprisonnement de cet intellectuelle,

pendant plus d'un an, en 1981, à cause d'un article en arabe revendiquant la révision de l'histoire du Maroc, constituent un événement clé dans l'évolution du mouvement amazigh au Maroc. Suite à cet événement, l'image d'Azayku dépasse la dimension locale ou régionale (Souss) pour devenir, malgré lui, une figure emblématique de la revendication amazighe au Maroc. Cette unanimité amazighe autour de la personne d'Azayku s'affiche clairement au moment de la création de l'Institut royal de la culture amazighe (IRCAM) en 2001. Son accord d'être membre du Conseil d'administration de cet institut officiel motiva les autres mil-



itants de faire le même choix. Et même si l'IRCAM est, ultérieurement, contesté, la personne d'Ali Sadki Azayku demeure incontestable.

Les trois communications ont été suivies d'un échange important avec le public venu pour connaître et rendre hommage à ce symbole de la culture amazighe. Il se composait essentiellement des étudiants, chercheurs, et membres des deux associations.

Avant cette conférence, le public assista à la projection d'un film documentaire sur la vie d'Azayku réalisé par Ahmed Baidou. Ce film, qui retrace le parcours d'Azayku depuis sa naissance (1942) à sa mort (2004), contribua à donner plus d'éclaircissement sur la vie d'Azayku et sa vision à l'histoire du Maroc. Les témoignages de Paulette Galland, Ahmed Boukouss, Amouri Mbarek...et les amis d'enfance d'Azayku ont tous permis de mettre plus de lumière sur l'œuvre d'Ali Sadki Azayku.

En marge de cette rencontre, plusieurs associations comme Asays, Clud Adlis et Toulwa, ont tenu des stands pour faire connaître les objectifs de leurs associations. Aussi, la jeune peintre Malika Houzig (Gueldasent) participa à cet hommage par l'exposition de ses tableaux.

Par: Amazighnews.net

La Ligue des droits de l'Homme de France se solidarise avec la population de Sidi Ifni

Près de cinq mois après la première des deux opérations répressives, menées par plus de 4000 militaires et policiers marocains qui ont visé la population de Sidi Ifni (8/7 juin et 19/18 août), 22 personnes sont toujours emprisonnées, 2 ont déjà été condamnées, 9 sont en liberté provisoire.

Les témoignages attestent d'un déchaînement de violence et d'un bilan particulièrement grave : des dizaines de blessés, un grand nombre d'arrestations, des maltraitements humiliants visant notamment des femmes, des tortures avérées, des violations et des dégradations d'immeubles...

Ni les revendications de la population réclamant depuis des années des créations d'emploi et des projets de développement local, ni la façon dont elle les exprimait ne sauraient justifier une telle démonstration de violence et la volonté d'intimidation qui la sous-tend.

Les problèmes soulevés s'enracinent dans le contexte socio-économique du Maroc, ses difficultés à se dégager du poids du clientélisme, de la corruption et du népotisme.

Assurer le développement et la démocratie suppose un respect effectif de ces libertés les plus élémentaires que sont les droits à l'organisation, à l'expression et aux manifestations.

C'est pourquoi la Ligue des droits de l'Homme dénonce la répression subie par la population de Sidi Ifni. Elle demande la libération des personnes emprisonnées ainsi que la fin des poursuites à leur encontre. Elle demande aussi qu'une commission d'enquête indépendante identifie les responsables et que ceux-ci répondent de leurs actes devant la justice.

LE CONGRÈS MONDIAL AMAZIGH CONTRE LA RÉFORME CONSTITUTIONNELLE DE BOUTEFLIKA EN ALGÉRIE

Le pouvoir algérien vient de procéder unanimement à l'amendement de la constitution, qui permet au Président de disposer d'un mandat à vie, dans un climat d'unanimité que le pays a rarement vécu.

En tournant le dos aux aspirations démocratiques de la société, cette révision accentue la régression et la dérive ultra conservatrice déjà à l'œuvre depuis 1999. Elle efface purement et simplement les acquis des luttes de plusieurs générations.

Encore une fois, le pouvoir algérien rate une occasion de réparer une injustice historique en reconnaissant le caractère officiel de Tamazight. Il prouve ainsi que l'hostilité à Tamazight est facteur important de la cohésion des différents clans du système politique algérien. En faisant l'impasse sur la question identitaire, le pouvoir assume la responsabilité de reconduire l'instabilité, car sans Tamazight, point de stabilité.

Au lieu de s'attaquer aux problèmes de fond, le pouvoir préfère la fuite en avant en offrant une vente concomitante aux femmes qui demeurent sous tutelle à ce jour contre un mandat à vie. Ce marché de dupes ne trompe plus personne : le pouvoir n'a jamais rien fait pour l'émancipation des femmes. Sa nature néo-patriarcale et conservatrice le lui interdit.

L'Algérie connaît une inflation de lois qui ne voient jamais un début d'application. Il en sera de même pour ce nouvel article de la constitution qui consacre les droits politiques des femmes. Ces dernières attendent l'abrogation du code de la famille, un code qui fait d'elles des mineures à vie et attendent la promulgation des lois civiles et égalitaires.

Le Congrès Mondial Amazigh rejette cet amendement qui tourne le dos aux aspirations démocratiques des Imazighen et avertit le pouvoir quant aux conséquences graves qui peuvent découler de la fermeture du champ de libertés et la négation des revendications démocratiques de la société.

Tizi-ouzou le 14 novembre 2008
La vice présidente
Faroudja MOUSSAOUI

LE MOUVEMENT CITOYEN DES AÂRCHS CONTRE LA MAINMISE ULTRA-PERSONNELLE SUR LES INSTITUTIONS DE L'ÉTAT ALGÉRIEN

Le peuple algérien, qui a vu, au lendemain de l'indépendance du pays, sa souveraineté violemment confisquée par une coalition de putschistes issus de l'armée des frontières, est aujourd'hui une fois de plus en passe de subir de la part de ce même clan d'Oujda un autre coup d'Etat constitutionnel. La révision imposée de la constitution par un président d'office est l'étape formelle d'un processus qui vise à constitutionnaliser, légaliser et surtout à perpétuer toutes les formes d'abus de pouvoir, d'autorité et de droit subis par le pays, la population et les militants pour une Algérie libre, démocratique et sociale durant ces dernières décennies.

Il s'agit, à travers cette révision antidémocratique, de couvrir les inepties politico-juridiques antérieurs et de justifier celles encore plus monstrueuses que nous réserve un système islamo-arabo-conservateur moyenâgeux vivant de la violence, du terrorisme, de la corruption et de la rente pétrolière, à l'abri complice mais fragile des intérêts des puissantes multinationales, dévoreuses des richesses des peuples sous oppression nationale et internationale. Les amendements adoptés par des assemblées croupion constituent une attaque sévère contre l'espoir du renouveau de l'Algérie et conforte la mainmise ultra-personnelle sur les institutions de l'Etat et la confiscation de toutes les libertés.

Est-il utile de rappeler au passage que la procédure de révision de la constitution viole l'article 7 de l'actuelle Constitution qui dispose que : " Le pouvoir constituant appartient au peuple ".

L'usage abusif de la fibre nationaliste et patriotique du peuple algérien, son attachement à la vraie histoire de sa victoire sur la colonisation, ses avancées et son aspiration pressante à l'égalité en droits et devoirs entre l'homme et la femme et enfin ses luttes et sacrifices pour une réelle alternance au pouvoir sont des acquis inaliénables qui ne sauraient être utilisés pour l'instauration d'une monarchie ou d'une autocratie à contre-courant du vent du changement qui souffle sur le monde. A ce propos, faudra-t-il rappeler que :

L'Algérie sous occupation coloniale n'avait pas attendu Bouteflika pour se rebeller, s'organiser et engager une lutte armée contre la colonisation et que, par conséquent, le nationalisme ne se mesure pas à la longueur, la force ou la langue d'un hymne national; L'Algérie authentique connaît et est fière de son passé et a honte des mensonges et des falsifications de l'histoire transcrits dans les manuels scolaires et véhiculés par des vieux personnages douteux; Les femmes amazighs et les peuples de l'Afrique du nord n'avaient pas demandé son avis à Bouteflika pour hisser il y a des siècles une femme reine à la tête

de leur Nation comme beaucoup de femmes pendant le mouvement national et la guerre d'Algérie au même titre que toutes les femmes militantes postindépendance n'avaient pas patienté jusque au vote des amendements de Bouteflika pour se considérer majeures et les égales des hommes et agir en individus responsables, en toute liberté ;

Aussi, l'Algérie est aujourd'hui assez mûre pour ne pas valider l'amalgame fait entre deux concepts politiques différents qui sont la souveraineté du peuple et l'alternance au pouvoir pour donner du crédit à cette imposture institutionnelle. Bouteflika doit savoir que dans un système qui est le sien il n'y a ni souveraineté du peuple ni alternance au pouvoir.

D'autre part, le mouvement citoyen réaffirme que



sans Tamazight langue nationale et officielle il n'y aura pas d'Algérie debout, juste et moderne et avertit des dangers déjà palpables du plan machiavélique de dislocation identitaire, économique et sociale de la région de Kabylie.

Par conséquent, la seule révision constitutionnelle à même d'être viable dans le temps et pouvant garantir la stabilité et la prospérité est celle dont la substance a été livrée dans le " Mémoire pour une République démocratique et sociale en Algérie ", rendu public par le Mouvement le 22 septembre 2006.

Enfin, le Mouvement citoyen des Aârchs, tout en gardant en vue les défis stratégiques qui s'annoncent à l'horizon à travers le dangereux glissement enclenché vers un régime à pouvoir personnel, tient à rappeler à l'opinion nationale et internationale la non application par les représentants de l'Etat des engagements solennels, publics et officiels, consignés dans l'Accord global gouvernement - mouvement citoyen du 15 janvier 2008, portant sur la mise en œuvre de la plateforme d'El-Kseur.

ULAC SMAH ULAC
GLOIRE A NOS MARTYRS
LE COMBAT CONTINUE
Tizi-Ouzou, le 12/11/2008

visitez www.ineghmisen.com

አዲስ የፌዴራል ጽ/ቤት

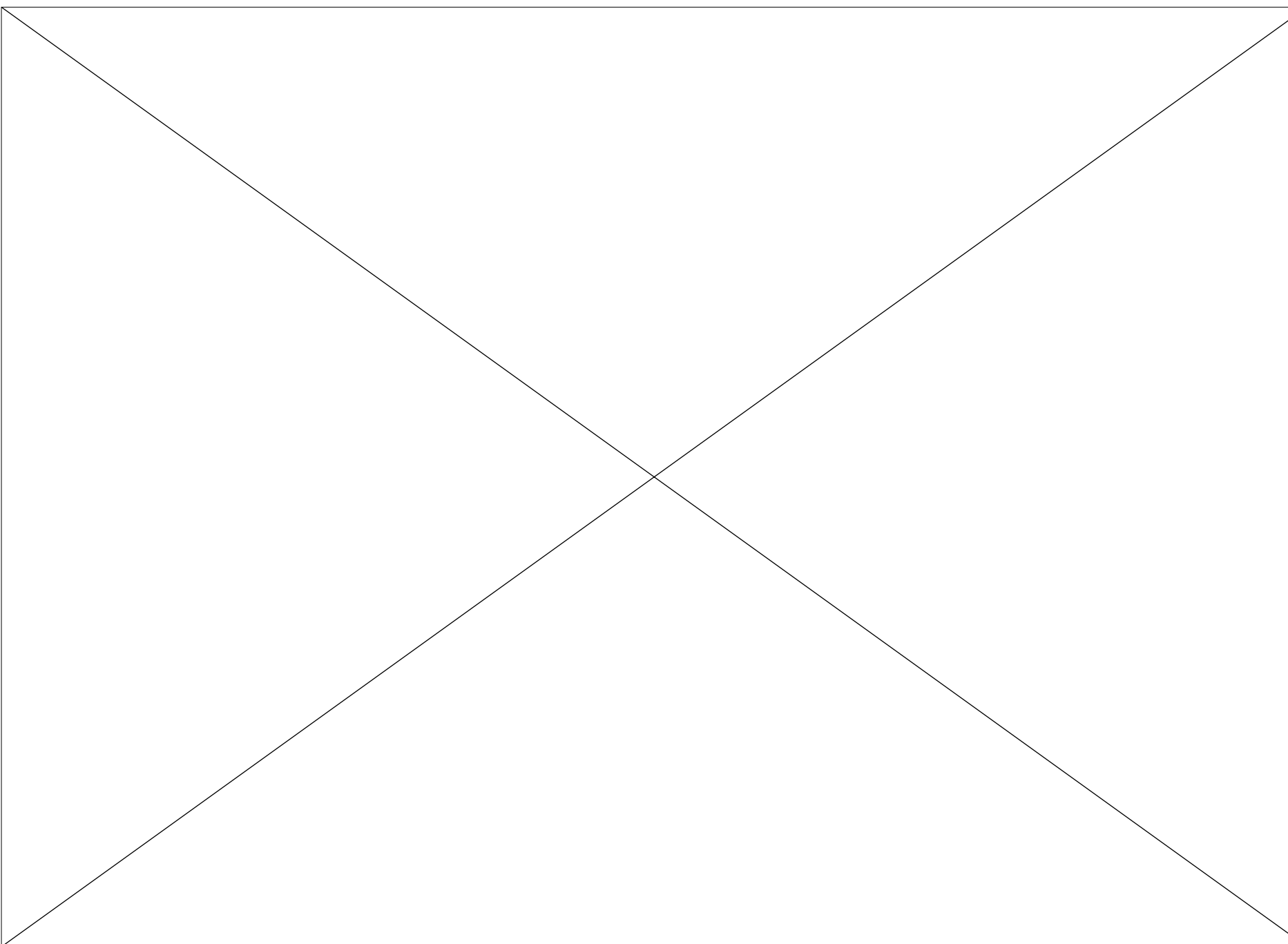
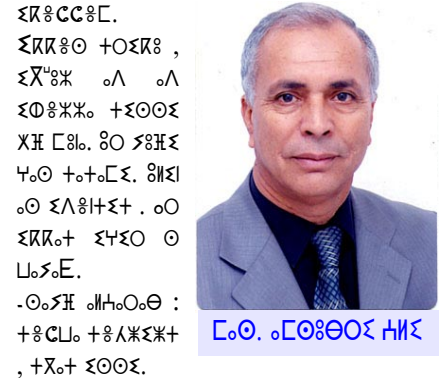
**ተ.ባ.ባ.ዳ. 127
ተ.ባ.ባ.ዳ. 128/አ.ክ.ፊ.**
ግሩፍ
የሥነ ምግባር ጽ/ቤት ግሩፍ ለተገቢ ጽ/ቤት ለማውጣት ሲሆን፣ በዚህ ግሩፍ ውስጥ ያሉ ጽ/ቤቶች ለሥነ ምግባር ጽ/ቤት ስራ ላይ ተግባር ማድረግ ይገባል።

ተ.ባ.ባ.ዳ. 127
ግሩፍ ለሥነ ምግባር ጽ/ቤት ስራ ላይ ተግባር ማድረግ ይገባል።

ተ.ባ.ባ.ዳ. 128/አ.ክ.ፊ.
ግሩፍ ለሥነ ምግባር ጽ/ቤት ስራ ላይ ተግባር ማድረግ ይገባል።

ተ.ባ.ባ.ዳ. 127
ተ.ባ.ባ.ዳ. 128/አ.ክ.ፊ.
ግሩፍ ለሥነ ምግባር ጽ/ቤት ስራ ላይ ተግባር ማድረግ ይገባል።

ግሩፍ
ተ.ባ.ባ.ዳ. 130
ተ.ባ.ባ.ዳ. 131
ተ.ባ.ባ.ዳ. 132
ተ.ባ.ባ.ዳ. 133
ግሩፍ ለሥነ ምግባር ጽ/ቤት ስራ ላይ ተግባር ማድረግ ይገባል።



LE CONGRÈS MONDIAL AMAZIGH REVENDIQUE LA GÉNÉRALISATION DE STATUT D'AUTONOMIE À TOUTES LES RÉGIONS DU MAROC

Les membres du Groupe Régional du Maroc de CMA ont tenu leur première réunion ordinaire à la ville de Mrirt, dans la province de Khénifra au Moyen Atlas, le 29 novembre 2008, sous la présidence de Rachid Raha et accueillis par l'association Ighboula.

Ils ont débattu divers points, parmi lesquels les résultats et les résolutions de la 5ème assemblée générale et les circonstances de son déroulement, ainsi que la nouvelle stratégie de CMA.

Lors du débat, les membres réunis ont souligné la dignité et les efforts déployés par les représentants et représentantes participants à la 5ème assemblée générale de CMA en

Algérie et ils leurs ont adressé leurs compliments les plus profonds, tout en saluant leurs sacrifices matériels et morales. Leur militantisme était la garantie de la bonne réussite des assises de cette assemblée, malgré les obstacles et séquestration de ces représentants par les autorités algériennes à l'aéroport Houari Boumediène, et les entraves à la légalité et au respect des statuts de CMA par quelques anciens responsables de BM et du CF.

Les membres du Conseil Fédéral du Groupe Régional marocain (GRM) dénoncent la position des autorités algérienne et leurs tentatives illégales de les empêcher de tenir leur 5ème assemblée, d'une part ; et d'autre part ils dénoncent le mutisme des autorités marocaines sur ces événements de séquestration abusive des citoyens marocains par l'état algérien.

Les membres du CF du groupe régional



marocain de CMA félicitent les Imazighen du monde entier de la réussite des travaux de la 5ème assemblée générale en Algérie, et se réjouissent de la délivrance de récépissé au nom du président Rachid Raha par la préfecture de Police de Paris (France).

En ce qui concerne la stratégie du GRM, les membres proposent le tenue de la première réunion du CF international au Maroc et la mise en pratique immédiate des résolutions et l'application des nouveaux statuts du CMA, incessamment avec le même esprit du courage et d'enthousiasme.

En fin des travaux de la réunion, les membres du GRM du CMA déclarent ce qui suit :

***Ils expriment leur solidarité avec:**

- Les détenus politiques amazighs de

Meknès , d'imtghren et de Warzazat et réclament l'annulation des jugements abusifs rendus à leurs rencontre et la mise en liberté du reste de ces détenus.

- les détenus des Ayt Baamrane et réclament leur liberté ainsi que la satisfaction de leurs revendications légales.

- les victimes du tremblement de terre d'Al Hoceima, ceux des inondations et des catastrophes naturelles et dénoncent la négligence de l'état marocain à l'égard de ces victimes.

-Le Parti Démocrate Amazigh Marocain (PDAM) et réclament l'annulation du jugement abusif à son rencontre.

-Le peuple touarègue contre les gouvernants des régions du grand Sahara et soutiennent leurs revendications.

- Les victimes des expropriations de terrains collectifs , des usurpateurs de rich-

esses, de gisements miniers et des forêts.

***Ils condamnent :**

- la mauvaise gouvernance, la corruption administrative, financière et judiciaire au Maroc et le fléau causé par des barons de la cocaïne et de l'héroïne et qui menace la société marocaine.

- les festivités visant à déformer l'histoire du Maroc en se basant seulement sur les douze derniers siècles.

- les dégradations observées des droits de l'homme au Maroc

- de la situation dramatique de l'amazigh au niveau de l'enseignement, des médias et dans le domaine de la vie publique

- toutes sortes de discrimination envers les femmes et la violence exercée à leurs rencontre.

- la politique du Conseil Supérieur de l'Immigration et de son comportement envers les Citoyens marocains à l'étranger.

***Et ils revendiquent :**

- la satisfaction de toutes les revendications du mouvement amazigh du Maroc, en insistant sur le changement de la Constitution.

- la découverte de la réalité sur le génocide exercé contre les populations de la région du Rif pendant les années 1958 et 1959 et de traduire les responsables en justice ;

-la généralisation de statut d'autonomie à toutes les régions du Maroc

- et la sauvegarde des droits des amazighs du Sahara au Maroc.

Mrirt, le 29/11/2008

**Signé : Rachid Raha
Président du CMA**

LES AMAZIGHES DU MAROC DÉFIENT LES FRONTIÈRES ALGÉRO-MAROCAINES

Aujourd'hui, jeudi 30 octobre 2008, 40 militants amazighs du Maroc sont bloqués à l'aéroport d'Alger depuis l'après midi du mercredi 29. Les autorités algériennes refusent, contrairement à la loi levant le visa entre les deux pays, de les autoriser à rejoindre d'autres militants amazighs de l'Algérie pour participer aux assises du 5ème Congrès Mondial Amazigh prévu à Tizi Ouzou entre le 30 octobre et le 2 novembre 2008.

Aujourd'hui, 15 autres représentants des associations amazighes marocaines sont attendus à les rejoindre. De l'autre côté de l'aéroport, des militants amazighs (Kabyles) sont venus les accueillir. Hélas, la rencontre est impossible. Entre les deux espaces, les différentes forces de l'ordre et un arsenal militaire encerclent l'aéroport et empêchent les Amazighs des deux Etats à se rencontrer. A Tizi Ouzou, selon des sources proches, le siège des Arouches, qui abritera les travaux est, lui aussi, encerclé par les forces de l'ordre pour contrôler une centaine d'associations amazighes, (Kabyles, Mozabites, Chaouies, Touareges...) qui prendront part à cet événement. Le rôle des autorités est de "feuilleter" minutieusement les participants pour éviter tout "infiltration" des Amazighs venus du Maroc.

Sur le hall de l'aéroport, l'ambassadeur du Maroc à Alger, s'est déplacé personnellement pour trouver une issue à cette crise. Il a essayé de faire convaincre les

Amazighs du Maroc de retourner dans leur pays dans un avion affrété par les autorités Algériennes, mais les Amazighs du Maroc tiennent à leur droit d'entrer en Algérie. Depuis la levée de l'obligation de visa, la libre circulation des citoyens entre les deux Etats est garantie. Mais, bizarrement, ce n'est pas le cas pour les Amazighs. Devant l'absence de toute souplesse de la part de l'Algérie, les congressistes bloqués décident d'entrer dans une grève de faim pour avoir leur droit d'entrer sur le sol algérien. En même temps, ils décident d'organiser un mini-congrès à l'aéroport, en parallèle avec celui organisé à Tizi Ouzou.

En toute harmonie avec le congrès de Tizi Ouzou, les participants de ce mini-congrès de l'aéroport ont mis en place un ordre du jour qui contient la discussion des statuts et l'élection des membres du Conseil fédéral du Maroc. Ces derniers se composent de 15 membres dont Ibrahim Outalat comme président. La nouvelle composition du CMA est dirigée par trois présidents, un de l'Algérie, le deuxième du Maroc et le troisième représente la Diaspora. Les membres du Conseil fédéral du Maroc, qui sont revenu, ce soir à l'aéroport de Casablanca, organiseront une conférence de presse pour expliquer les conditions de leurs "détentions" en Algérie et les nouvelles perspectives du CMA.

En réalité, les gens bloqués à l'aéroport appliquent à la lettre les décisions prises lors du Conseil fédéral du CMA à Meknès. Ce dernier a décidé et à l'unanimité

d'organiser le 5ème Congrès de cette ONG en Kabylie avec ou sans autorisation. Si l'Algérie, accepte d'accueillir toute sorte de Congrès internationales, panarabiste, islamiste, africain, euro-méditerranéen... il n'est pas du tout prédisposé à voir les Amazighs du Maroc de rencontrer les Amazighs d'Algérie. De leur côté, l'insistance des Amazighs venus du Maroc à rester à l'aéroport d'Alger marque un tournant symbolique dans l'histoire de la lutte des Amazighs. Ces derniers subissent, pendant des années, les effets des frontières étatiques mises en place après la décolonisation des Etats nord africains. Il relancera le débat sur le rôle de la société civile en général et amazighe en particulier pour défier les choix politiques des Etats au profit de l'amitié et la fraternité des peuples.

Après cette réunion, qu'on peut désormais appeler "le Congrès de l'aéroport", le débat doit dépasser la discussion stérile autour de la légitimité du CMA pour embrasser d'autres horizons et réfléchir aux nouvelles méthodes pour que cette ONG internationale garde son indépendance et arrive à mettre en place ce que les Etats, à cause de leurs conflits politiques, n'arrivent pas à réaliser.

*** Par Hassan Aberni .**

Source : www.amazighnews.net

Plus d'infos www.cmamazigh.com

Arabisation de la vie publique au Maroc : les Amazighs dénoncent le projet de loi

Fatima ALHYAN

Présenté il y a quelques mois à la Chambre des Conseillers, le projet de loi sur l'arabisation fait l'objet de nombreuses critiques de la part des Amazighs marocains, qui affirment qu'il vise surtout à poursuivre la politique d'arabisation dont ils sont victimes.

Lors de la session printanière, le projet de loi relatif à l'arabisation de l'administration et de la vie publique a été déposé par le groupe du parti de l'Istiqlal (L'Indépendance) à la Chambre des Conseillers, deuxième chambre du Parlement marocain. Plus précisément par Mohamed EL Ansari, président de la Commission de la justice, de la législation et des droits de l'homme, et Aziz El Filali. La proposition est, entre autre, soutenue par les islamistes du PJD (Parti de la Justice et de la Bienfaisance). Elle consiste à imposer la langue arabe dans tous les secteurs publics. L'arabisation des correspondances administratives figure parmi les grands axes du projet. La langue arabe est la langue officielle du pays. A en croire les dépositaires du projet, le statut privilégié du français menace la langue arabe.

Il faut savoir que l'Isqtilal, parti nationaliste et majoritaire au parlement, a fait de l'arabisation son cheval de bataille. Grand défenseur de la langue arabe, l'actuel premier ministre marocain, Abbas Al Fassi est le neveu et le gendre du fondateur du parti Istiqlal. « Est-ce une tare que de parler et d'écrire dans sa langue ? » s'est interrogé Al Fassi dans un entretien accordé au Jeune Afrique (Septembre 2008).

Ainsi, les conseillers de l'Istiqlal estiment que l'emploi de la langue française - ou de toute autre langue - pose souvent des problèmes. « Une notification rédigée dans la langue de Molière pose un problème de preuve. C'est le cas lorsque le destinataire ne sait pas lire le français » affirme Ahmed Kadiri, membre de l'Istiqlal. En fait, les membres de l'Istiqlal ne sont pas à leur première tentative. Le même projet de loi avait déjà été déposé à la Chambre des Conseillers, il y a plus de neuf ans, mais l'échec s'en est suivi. Pour tous les défenseurs du projet de loi, il s'agit « tout simplement d'appliquer la Constitution qui dit que le Maroc est un pays musulman dont la langue officielle est l'arabe » comme le dit Abdehaq Tazi, ancien ministre et membre du parti.

Les Amazighs, ne sont pas de cet avis. Qu'ils soient au Maroc ou issus de la diaspora, ils rejettent catégoriquement le projet de loi sur l'arabisation, qui constitue, selon eux, une énième atteinte à leur dignité. Ainsi, plusieurs associations amazighes de France ont écrit aux élus des différents groupes parlementaires.

La lettre, qui date du 22 octobre, demande « le retrait immédiat du projet » et affirme que celui-ci « s'oppose complètement à la diversité linguistique et culturelle ». Membre de l'association Azal pour l'échange artistique et culturel, Hamid Belkacem va beaucoup plus loin : « On aimerait nous faire croire que le projet de loi vient faire bloc au français ce qui est faux. Il s'agit là d'une prise de position idéologique qui vise clairement à éradiquer l'amazighité de la vie publique et qui ne sert que les intérêts de quelques individus, soucieux de préserver leurs privilèges socio-économiques. C'est aussi une réponse au Mouvement Culturel Amazigh qui souffre actuellement de divisions ».

En outre, une pétition a été lancée sur la toile

(www.amazighworld.org) à l'initiative des « potentialités amazighes et démocratiques d'Agadir ». Celles-ci considèrent que « le contenu de ce projet de loi porte atteinte à la pluralité linguistique de notre pays et vise à occulter la langue amazighe qui ne jouit d'aucune protection ni juridique ni constitutionnelle ». Pour les militants amazighs, l'administration est arabisée depuis des décennies. Les amazighophones sont contraints de parler arabe à l'hôpital, dans l'administration, dans les tribunaux etc... « Officieusement, le projet de loi veut, en fait, faire disparaître ce qui reste

de la culture amazighe. » pense Lhussey Chanouane, militant au sein de la Coordination des Ait Ghighouch, un mouvement initié par des jeunes amazighs originaires du sud-est marocain.

Le MCA (Mouvement Culturel Amazigh) regroupe de nombreuses associations amazighes au Maroc. En plus d'être identitaires et culturelles, les revendications des Berbères sont socio-économiques et éminemment politiques. Les Amazighs n'hésitent pas à manifester contre la marginalisation socio-économique des zones rurales, essentiellement habitées par des amazighophones. Ils revendiquent surtout la constitutionnalisation de la langue amazighe en lui accordant le statut officiel, aux côtés de la langue arabe. Le MCA exige également la révision de l'Histoire officielle du Maroc et dénonce l'instrumentalisation de la religion à des fins politico idéologiques. Depuis quelques années, l'émergence de la renaissance amazighe au Maroc dérange le pouvoir marocain. Maintenant, la question est de savoir si, cette fois-ci, le projet de loi sur l'arabisation de l'administration et de la vie publique sera enfin voté ? Ne disposant d'aucun soutien politique, les Amazighs anticipent déjà la victoire de l'Istiqlal.



Maroc Telecom lance l'Internet 3G + prépayé

Après l'Internet 3G+ postpayé, Maroc Telecom lance le service Internet 3G + prépayé pour permettre au plus grand nombre, d'accéder à Internet en totale mobilité, sans engagement, sans abonnement et sans facture.



Abdeslam AHIZOUN

Grâce à la technologie 3G+, Maroc Telecom offre au client un accès à Internet avec toutes ses fonctionnalités de recherche, messagerie, navigation, téléchargement,...et ce, dans des conditions de souscription et d'utilisation attractives.

Le service est offert en phase de lancement sous forme de carte prépayée en mode Data Only avec un Débit de 0,5 Mb/s et commercialisé sous forme de Pack d'accès incluant un Modem 3G +, une carte USIM avec un mois de connexion Internet offert, au prix de 790 DHTTC. Au-delà de la période de connexion d'un mois incluse dans le Pack d'accès, le client peut recharger en toute liberté, son compte prépayé avec plusieurs recharges au choix :

- * 10 DH pour un accès de 1 jour
- * 20 DH pour un accès de 2 jours
- * 50 DH pour un accès d'une semaine
- * 100 DH pour un accès de deux semaines
- * 200 DH pour un accès d'un mois

La recharge du compte Internet 3G+ est effectuée à partir des recharges Jawal de valeur 10, 20, 50, 100 et 200 DH disponibles dans toutes les agences commerciales de Maroc Telecom ainsi que chez ses partenaires revendeurs. Deux modes de recharge aux choix pour le client : achat de cartes à gratter physique ou recharge électronique par le revendeur. Maroc Telecom fait ainsi bénéficier sa clientèle prépayée qui souhaite souscrire au service Internet mobile 3G +, de la capillarité de ses réseaux de distribution direct et indirect.

Pour bénéficier des services Internet 3G + en toute mobilité, il suffit d'être en zone de couverture 3G et de disposer d'un ordinateur. En partenariat avec des constructeurs informatiques de renom, Maroc Telecom met à la disposition de sa clientèle une gamme variée de PC mobiles ou de bureau, accessibles avec ou sans engagement, à des tarifs très compétitifs.

En offrant la solution Internet 3G + prépayé, Maroc Telecom répond aux besoins de mobilité de près de 15 millions de clients. Complétant ainsi son offre Internet haut débit, il met à leur disposition une gamme complète de services utilisant toutes les technologies disponibles allant de l'ADSL à la 3G.

visitez

www.amazighnews.net